الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم و البحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –
قسم اللغة و الأدب العربي

عود الضمير الغائب في القرآن الكريم دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة من القرآن الكريم

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي
تخصص: لسانيات الخطاب

إعداد الطالبين:
– محمد سياحوي
– محمد سعيد عثماني

إشراف الأستاذة:
د. رفيقة سياحوي

السنة الجامعية 2025/2024

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	المؤسسة الأصلية	الرتبة العلمية	الصفة
د. نورة كادي	جامعة يحي فارس	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
د. رفيقة سياحوي	جامعة يحي فارس	أستاذ محاضر – ب–	مشرفا و مقررا
د. نوال جوابلية	جامعة يحي فارس	أستاذ محاضر – أ –	عضوا مناقشا


بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة شكر و تقدير

قال الله تعالى: ﴿ وَ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم، 07]
الحمد لله الذي وفَّقنا بعونه و كرمه لإتمام هذا العمل المتواضع ، و الذي نسأل الله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكون فاتحة خير يستنير به غيرنا.

إلى ربِّ البريات ...

من ابتدائي باسمه يقينا ... راضٍ به مدبِّرًا معينًا
أحمده سبحانه و أشكره ... و من مساو عملي استغفره
واستعينُهُ على نيل الرضى ... و استمدُّ لطفهُ فيما قضى

إلى والدينا الكرام:
﴿ ربّنا اِغْفِرْ لِي وَ لِوَالِدَيَّ وَ لِلْمُؤْمِنِين يَوْمَ يَقُومُ الحِسَاب ﴾

يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر و العرفان و فائق الامتنان لجميع أساتذتنا الفضلاء و نخص بالذكر منهم أستاذتنا الفاضلة المشرفة د. رفيقة سيحاوي على كل المجهودات و الإرشادات القيِّمة التي تفضلت بها علينا لإتمام هذه المذكرة، كما و نتقدم بالشّكر الجزيل إلى كل من مدَّ لنا يد العون من الأصدقاء و الزملاء.

والحمد لله رب العالمين ...

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أسرتي الكريمة وأخص بالذكر الوالدين العزيزين وأخواتي الكريمات، والذين كان لهم الفضل بعد الله في دعمي وإسنادي خلال مسيرتي الدراسية .

- إلى الضيف العزيز الغالي الذي حل فردا جديدا في أسرتنا.
- إلى سكني ومهوى فؤادي، إلى زوجتي الغالية { خولة } أهدي ثمرة هذا العمل.
- إلى جميع أساتذتي وأصدقائي وزملائي الكرام أتوجه بجزيل الشكر والعرفان.
- إلى كل من أسهم في إتمام هذا العمل جزاهم الله كل خير.

محمد سعيد عثماني

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى الذي يدفعني نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي أطال الله في عمره.

_ إلى التي رعتني حق الرعاية، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي، إلى أمي الغالية جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين، إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي ادخل على قلبيهما شيئا من السعادة.

_ إلى سندي في هذه الحياة : زوجتي وإخوتي.

_ إلى براعم العائلة: أبنائي.... حفظهم الله.

_ إلى جميع أساتذتي الفضلاء.

_ إلى كل من قرأ هذا البحث المتواضع و إستفاد منه

محمد سياحوي


المقدمة

مقدمة :

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه و من والاه أمَّا بعد:

الحمد لله الذي جعل كتابه المبين كافلاً لبيان الأحكام، شاملا لما شرعه لعباده من الحلال و الحرام، مرجعًا للأعلام عند تفاوت الأفهام و تباين الأقدام و تخالف الكلام فهو العروة الوثقى التي من تمسَّك بها نجا و فاز، و الجادة الواضحة التي من سلكها فقد هُدِيَ إلى صراط مستقيم. و بعد :

فلا شكَّ أنَّ اللغة العربية تعد من أغنى اللغات و أثراها من حيث البِنية و الدَّلالة و التي تُشكل الضمائر فيها إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها هذه اللُّغة نظراً لما تؤدِّيه من وظائف نحوية و دلالية مهمة ، تعدُّ الإحالة و الربط بين عناصر الكلام أبرزها و هي تسهم من هذا المنظور في تماسك النص و اتساقه، و من هنا كانت الأهمية البالغة لدراسة الضمير و خصوصاً عائده ومرجعه، فقد أولى النحاة و البلاغيُّون و المفسرون اهتمامًا كبيرًا لمسألة عود الضمير ، و نخصُّ منه الضمير الغائب و الذي نحن بصدد دراسته، فقد حظي الضمير الغائب في القرآن الكريم بمكانة عالية و اهتمام بالغ ، لما يحملِهُ من دقَّة في التوجيه و الإحالة ، فهو متشَعِّب المسالك ، صعب المدارك ، وصَبْرُ غوره ليس بالأمر الهين ، فأي توجيه لعائد ضمير الغيبة في غير ما وضع له أصالة يفضي إلى تغيير المعنى .

لهذا السبب وقع الكثير من الاختلاف بين المفسرين في فهم بعض الآيات نظراً لاختلافهم في تعيين و تحديد مرجع الضمير ، و كان اختلافهم هذا تبعًا لاختلاف أئمة النحو في ضبط قواعد عود الضَّمير، الأمر الذي جعل دراسة أحوال عود ضمير الغيبة من أهم قواعد التفسير، التي لا يمكن لأي مفسر أن يستغني عنها، و إلَّا أخطأ في كتاب الله تعالى، و تنافرت الضمائر في نسقها و سياقها و تضارب عائدها و تنافر معها النظم الذي هو أمُّ الإعجاز في القرآن الكريم، و القانون الذي وقع عليه التحدِّي .

و لقد جاءت هذه الدراسة لتسلِّط الضوء على ظاهرة عود الضمير في القرآن الكريم من خلال الوقوف على أنواعه و أساليبه و دلالاته بما يُبَيِّن الإعجاز في هذا الاستعمال القرآني .

و جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عدّة منها ما هو ذاتي: و هو ميْلُنا للدراسات القرآنية ذات الطَّابع التحليلي الذي لهُ علاقة بمسائل النحو و محاولة منَّا و لو بسيطة لخدمة كتاب الله تعالى.

و من الأسباب ما هو موضوعي ونُجمل الحديث عنها في ثلاث نقاط

الأولى : أن من أبرز أساليب اللغة العربية أنها لغة قائمة على أسلوب الاختصار و استخدام الضمير أشهر وسيلة في تحقيق الاختصار، و الذي يُعَدُّ فنًّا من فنون البلاغة، بحيث يحتاج المستمع و القارئ لإدراكه كي يحصل الفهم السليم لعائد الضمير و إلا حصل اللَّبس في ربط المعاني و فهمها.

الثاني: أن استعمال الضمير في القرآن الكريم كثير جداً ، الأمر الذي يجعل الموضوع في غاية الأهمية ، و ذلك لكثرة المواضع التي تحتاج إلى تعيين عائد الضمير فيها.

الثالث : أنه موضوع في غاية الأهمية و له أثر في اختلاف المعنى حيث تتعدَّد أقوال المفسرين في تعيين عود الضمير في مواضع لا تكاد تحصى في القرآن الكريم، ويتبيَّن من هذا كلّه الحاجة الماسّة إلى دراسة الضمير و عائده و التَّحقيق في مسائله لمعرفة المنهجية الصحيحة في تعيين العائد.

و يعتبر التساؤل الجوهري الذي جعلنا نخوض غمار هذا البحث و نُبحر في ثناياه هو: ما هو عود الضمير الغائب و كيف يتم ؟ و ما الخصائص التي تُميِّز هذا العود في القرآن الكريم عن غيره ؟ وما هي ضوابطه ؟ و هل قواعده مُطرّدة ؟ أم يمكن العدول عنها ؟ و هل لهذا العدول دلالات خاصة ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالات قمنا بطرح جملة من الأسئلة .

- ما العمل عند اجتماع ضوابط عدة في مرجع واحد؟
- إذا تنازع الضمير ضابطان فهل يعود إلى أقرب مذكور؟ أم على جميع ما تقدم؟
- هل إذا تنازع الضمير عدة ضوابط و لم يمكن الجمع بينها، نعمَدُ إلى ترتيب الأدلة ؟
- هل للسياق دور في تعيين و تحديد الضمير ؟
- ما هي ثمرة عود الضمير في تفسير القرآن الكريم ؟

و نحن إذ نطرح هذه التساؤلات فإننا نهدف إلى تسليط الضوء على موضوع عائد الضمير في القرآن الكريم لما له من الأهمِّية البالغة. و كذلك بيان تنوع الأساليب في عود الضمير، و إبراز دلالات هذا التنوع، و الإسهام في تطوير أدوات تحليل النصوص القرآنية على ضوء الظواهر اللغوية.

و قد اتَّبعنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي لأنَّه الأقدر و الأنسب ، إذ يتمُّ وصف الظاهرة اللغوية (عود الضمير)، و من ثم تحليلها من خلال الأمثلة التطبيقية المختارة من القرآن الكريم، و ربطها بالسِّياق العام و الدلالة المقصودة .

و قد اتبعنا في دراستا هذه خطَّة بحث استهلَّت بمقدمة للتعريف بموضوع البحث موضحين أسباب اختيارنا للموضوع، و من ثم تناولنا جانبًا نظريًّا مقسمًا لثلاثة مباحث تحت كلِّ مبحث ثلاثة مطالب.

تناولنا في المبحث الأول: الضبط المفاهيمي للإحالة و ذلك من خلال الربط بين المعنى اللغوي و المفهوم الاصطلاحي ، مروراً بأنواع الإحالة و تقاسيمها ، انتهاءً بأدواتها على أن التركيز كان على أهمّ أدواتها وهي الإحالة الضّميرية كون الضمير هو المقصود.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الضمير بشيء من الدراسة بدأنا فيه بمفاهيم عامّة قصد ضبطه مفاهيميًّا ، ثم بيَّنا أنواعه و الاعتبارات التي تحكم هذا التنوّع ، إضافة إلى أقسامه و التي تختلف باعتبار زاوية النظر إليه و بحسب الاستعمال

أما المبحث الثالث : فقد خصّصناه للحديث في أهم المسائل المتعلقة بعود الضمير و الضوابط التي تحكم العلاقة بين الضمير و عائده مستعينين في ذلك بالتمثيل لكل حالة بشيء من ءايات الله التي تتناسب و الضابط محل البحث .

أمَّا في ما يخص الفصل الثاني : فكان عبارة عن دراسة تطبيقية تناولنا فيها ضوابط عود الضمير بشيء من التفصيل على مختارات من كتاب الله ، قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: و تناولنا فيه تنازع مرجع الضمير و قواعد التَّرجيح عند المفسرين ، ذكرنا فيه أربع قواعد من أهم القواعد في الترجيح عند المفسرين حال التنازع مع نماذج من كتاب الله لكل قاعدة.

أما المبحث الثاني: فكان دراسة لدور السِّياق كمرجّح في تقدير عود الضمير و تناولنا فيه

ثلاث قواعد مهمة لإستعمال المفسرين للسيَّاق كمرجح حال التنازع و الاختلاف مع نماذج مختلفة من كتاب الله تعالى .

ختمنا الفصل التطبيقي بمبحث ثالث اسميناه « أثر عود الضمير في تفسير آيات الأحكام»، قدمنا فيه نماذج تطبيقية للترجيح بين أقوال المفسرين و الفقهاء في مسائل مختلفة كان الضمير هو الفصل فيها، تنوّعت المواضيع بين العبادات و المعاملات و الحدود والشبهات.

و قد واجهتنا صعوبات عديدة في بحثنا هذا أهمها ما تعلَّق بتحديد المفاهيم و ضبطها خاصَّة في ظلِّ الاختلاف بين اللغويين والمفسِّرين في تحديد القواعد و ضبطها

تعلّق الموضوع بالقرآن الكريم الأمر الذي يجعل من التحرِّي و التدقيق في اختيار و ضبط النقولات أمر شديد الحساسية ، الموضوع كبير و متشعِّب و متعلّق بمباحث أخرى غير التفسير كالقراءات و المباحث الفقهية ، محاولة انتقاء المصطلحات و الألفاظ التي تتناسب و القارئ الحديث ، حيث معظم النقولات عن الكتب القديمة.

الرّبط بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي حيث كان الجانب التطبيقي هو إعمال لهذه القواعد و الضوابط التي بيّنا شيئا منها في الجانب النظري.

لكن بحمد الله تجاوزنا هذه الصعوبات، و ذلك بفصل الدراسات السّابقة و الكتب و رسائل و مذكرات التخرج، و التي تناولت عناوين قريبة من بحثنا هذا نذكر منها:

– رسالة دكتوراه ، عود الضمير و أثره في التفسير ، دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في الحزب المفصل لـ : عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمان .

– عود الضمير و أثره في تفسير ءآيات الأحكام، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية للطالب جمال يوكو.

رسالة ماجستير، عود الضمير و أثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم، دراسة نحوية للطالب راجحي محمد غانم.

كذلك مما ساعدنا كثيرًا على إنجاز هذه المذكرة كثرة المراجع و التي كانت خير معين لنا نذكر منها:

– دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عظيمة

– كتاب مرجع الضمير في القرآن الكريم ، محمد حسنين صبرة

- عود الضمير في القرآن الكريم ، دريد حسن أحمد الصالح
- من أسوار المخالفة بين الضمير و مرجعه في القرآن الكريم، أحمد محمد عبد الرِّضى .
- قواعد الترجيح عند المفسِّرين دراسة نظرية تطبيقية، حسين بن علي بن حسين الحربي.


الفصل النظري

المبحث الأول: مفاهيم نظرية

المطلب الأول: 1. تعريف الإحالة:

1.1 لغة :

جاء في الصّحاح للجوهري (ت 393 هـ) في مادة (ح.و.ل) : « الحوْلُ السَّنة وحالَ عليه الحوْلُ أي مرَّ ... وحال عن العهد حؤولاً : انقلب ، وحال لونه، أي تغيَّر و اِسْودَّ و حال إلى مكان آخر : أي تحوَّل وحال الشخص أي تحرَّك وكذلك كل متحوّل عن حاله و التحوُّل: التنقُّلُ من موضع إلى موضع ...» [1]

أمَّا ابن فارس (ت 395 هـ) فيقول في مقاييس اللُّغة إنَّ:« الحاء والواو واللَّام أصلٌ واحدٌ وهو تحرُّكٌ في الدَّور، فالحول العامُ، وذلك أنَّه يحولُ ، أي يدور(...) يُقال : حالَ الرَّجل في متن فرسه يحول حولاً وحؤولاً، إذا وثب عليه ، وأحَالَ أيْضاً، وحالَ الشخصُ يحول إذا تحرَّك ، وكذلك كُلُّ متحوّل عن حاله ، ومنه استَحَلْتَ الشخص أي نظرت هل يتحرَّك ...» [2]

و يؤكِّد هذا المعنَى – التحوّل والتغيُّر. الفيروز آبادي (ت 817 هـ) في القاموس المحيط حيث يعرِّف الإحالة فيقول في مادّة (ح.و.ل) : الحوْلُ السَّنة والجمع أحوالٌ وحُؤُولٌ وحُؤُولٌ وحالَ الحوْلُ تَمَّ ... وأحالَ اسْلَمَ ، وحُوَالُ الدَّهْرِ كسَحَاب : تغيُّرُهُ وتصَرُّفه ... وتحوَّلَ عنه زال إلى غيرِه ومنه ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾[3][الكَهْف ، 108]

و مما تقدم يتَّضح أن التَّعاريف السابقة قد اتَّفقت على أن المعنى اللُّغوي للإحالة يدور حول مفهوم التحول والحركة والتغير، ونقل الشيء إلى شيء آخر.

---

(1) أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت، لبنان ، ط 04 ، 1998 م، مادة (ح.و.ل) ، ص 1679

(2) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تح عبد السلام هارون ، طبعة دار الفكر ، سوريا ، ط 02، 1989م ج : 02 . مادة (ح.و.ل) ، ص 687 .

(3) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، تح: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ، دمشق سوريا ، ط 06 ، 1998 م ، مادة (ح. و.ل) ، ص 1998

2.1 اِصطلاحا :

أما في الاِصطلاح فالعمدة في مفهوم الإحالة على ما اصطلحت عليه المدارس اللِّسانية الحديثة من تعاريف المُحدثين من اللغويين واللِّسانيين ، على أن الظاهرة اللُّغوية – الإحالة – كانت محطَّ اهتمام أُمّات الكتب التي عَنت بدراسة النَّحو العربي ، بيْدَ أنها لم تُفرد بباب خاص بها بل كانت مبثوثة في بطون الكتب.

وقد ألمح إلى هذا المعنى سيبويه (ت 180 هـ) في معرض حديثه عن معْنى من معانى الإحالة وهو المُحال فقال في كتابه «الكتاب» : " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنْهُ – أي الكلام – مستقيم و حسنٌ و مُحَالٌ ومستقيم كذبٌ ... أما المُحال فأن تنقض أوَّل كلامك بآخرِه فتقول : أتيتُك غداً ، وسآتيك أمس . " [1]

و في ذات المعنى فقد روى ابن شُمَيْل عن الخليل قال : المحالُ : كلام لغير الشَّيء و المستقيم كلامٌ لشيء ، والغلط كلام لشيء لم تُرِدْهُ ، واللَّغو كلام لشيء ليس من شأنك، و الكذب لشيءٍ تُغَرُّ به [2]

فعبَّر الخليل على المُحال بنقل الكلام من شيء إلى شيء ليس له ، أما سيبويه فعبَّر عن المُحال – والذي هو من معاني الإحالة – بالتناقض فجعل المحال من الكلام في مقابل الكلام المستقيم الحسن ، وهو أن تنقض أوَّل كلامك بآخره. وإنَّما أوردنا هذه النُّقولات عن أئمة العربية لنُبيِّن أن فكرة الإحالة كانت مطروقة في درس النُّحاة القُدامى ، وأنهم تكلموا عنها و عن بعض معانيها في كتبهم و شروحاتهم.

فقد برزت فكرة الإحالة عند كثير من أئمة اللُّغة والنحو، وذلك بالتركيز على أحد استعمالاتها، فعَبَّروا عن الإحالة بالعود تحت عنوان « الضَّمِيرِ وعائِده » ، فنجد على سبيل المثال لاالحصر ابن هشام الانصاري (ت.761 هـ) قد انتج مادة غنية بشأن التماسك الشكلي والدَّلالي بين الجمل فقد ذكر تحت عنوان « روابط الجملة بما هي خبرٌ

---

(1) عمرو بن عثمان بن قنبز الملقب بـ (سيبويه) ، الكتاب ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر ، ط 03 ، 1988م ، ج01 , ص25.

(2) محمد الأزهري الهروي أبو منصور، تهذيب اللغة ، تح محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث بيروت لبنان ، ط 01 ، 2001 م ، ج05 ، ص 159.

عنه » عدة روابط تشتمل في أغلبها على ما اعتمده علماء النص المعاصرون، منها الضمير واسم الإشارة والعطف والتّكرار.

وركز على الضمير من بين تلك الروابط لما له من كبير أثر في عملية الرَّبط و لكثرة اِستعماله و دورانه في الكلام ، فذكر في كتابه مُغني اللبيب في معرض حديثه على روابط الجملة فقال : « روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة : أحدها الضمير وهو الأصل ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربتُهُ...» (1)

أما عند المحدثين فقد اِرتبط مصطلح الإحالة بعدة مفاهيم ترجع إلى أصل واحد : المرجع ،العائد ،المتصور، الصورة ، وهي بهذا التَّصور تعود إلى العلاقة بين الاسم ومعناه – أي وفق ظروف معينة – وفي هذا الصَّدد يُعرِّفها روبرت دي بوجراند : «... إذا كانت العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الذي يُدلُّ عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نصٍّ ما تشير إلى نفس عالم النص أمكن أن يُقال عن هذه العبارات ، إنها ذات إحالة مشتركة » (2)

يشير روبرت دي بوجراند (robert de beaugrande) إلى الإحالة بأنها علاقات بين العبارات من جهة و بين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات من جهة أخرى فيما يعرِّفها « كلامايز»(clamayer) بأنها : « العلاقة بين عنصر لغوي يطلق عليه «عنصر العلاقة» وضمائر يطلق عليها «عناصر إحالة »حيث تقوم المكونات الاِسمية بوظيفة عناصر العلاقة أو المفسر أو العائد ». (3)

وبالنظر إلى التعريفين السابقين يمكننا تحديد مفهوم الإحالة بأنها علاقة معنوية بين ألفاظ و أسماء معينة، و ما تدلُّ عليه من موجودات أو مسميات داخل النصوص أو خارجها.

---

(1) ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح مازن مبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ط 06 ، 1985م ، ص647 .

(2) روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة مصر ، ط 01. 1998م ، ص 320.

(3) سعيد حسن بحيري ، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، مكتبة الأدب القاهرة ، ط01. 2005م ، ص 98.

(4) الأزهر الزناد ، نسيج النص ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب ،ط 01 ،1993م ، ص 118.

و يؤكد هذا المعنى «الأزهر الزنَّاد » في معرض حديثه عن مفهوم الإحالة وتسمية «العناصر الإحالية » بقوله : « تُطلق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء الخطاب ، فشرط وجودها النص، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذِكرُه في مقام، وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر.» (4)

و يرى محمد خطابي أن الإحالة أيا كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بدَّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها ، حيث تتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة وهي حسب الباحِثَيْنِ – هاليداي ورقيَّة حسن – :«الضمائر وأسماء الإشارة و أدوات المقارنة حيث تُعْتبر الإحالة علاقة دلالية ومن ثم لا تخضع لقيود نحوية ، إلا أنها تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب المطابقة ، أي تطابق الدلالة بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه .» (1)

المطلب الثاني: 1. أنواع الإحالة :

تنقسم الإحالة باعتبار تعلقها بالعنصر الإشاري المُفَسِّر إلى إحالة إلى عنصر إشاري غير لغوي يقتضيه المقام ، وتُسمَّى إحالة مقاميَّة خارجية وإلى إحالة نصية داخلية وهي التي يكون العنصر الإشاريُّ فيها لغويا مذكوراً في النص ، وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى سابقة ولاحقة باعتبار تقدُّم أو تأخُّر العنصر الإشاري على العنصر الإحالي.

1.1 الإحالة المقامية (الخارجيَّة) :

وهي إحالة خارج النص بحيث يُحيل عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي أي أنه غير موجود في النص، وتكون الإحالة إحالة مقام ، وذلك كأن تُحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم .

ومثال الإحالة الخارجية ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجومِ ﴾

حيث أحال ضمير المتكلم المستتر (أنا) للفعل (أقسم) ، وهو عنصر إحالي (*) على عنصر إشاري (*) غير مذكور في الآية الكريمة أحال إليه المقام وسبق في ذهن المتكلم العلم به وهو ذات المتكلم (الله)جلَّ جلاله .

ومثاله في البارز قول المتنبي يَصِفُ نَفْسَهُ :

(1) محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي ، بيروت لبنان ط 01 ، 1991 م، ص21.

أنَا الَّذي نَظَرَ الأعْمَى إلى أَدبِي ••• وأَسْمَعَت كلِماتِي منْ بِه صَمَمُ. [1]

حيث قام ضمير المتكلم المفرد (أنا) وهو عنصر إحالي مذكور ملفوظ في الكلام بالإحالة على عنصر إشاري غير مذكور أحال عليه المقام و هو شخص المتنبي نفسه فأزال غموضه وفسَّر إبهامه .

2.1 الإحالة النصية (الداخلية) :

يُعرِّفها «الأزهر الزنَّاد » فيقول : « وهي إحالة على عنصر أو عناصر لغوية واردة في الملفوظ سابقة كانت أو لاحقة » [2]

ويقصد بالعنصر اللغوي هاهنا، العنصر الإشاري الذي يفسر غموض و إبهام العنصر الإحالي داخل النص وتكون الإحالة إمَّا قبليّة إذا كان العنصر الإشاري مذكوراً قبل العنصر الإحالي وإما بعديَّة إذا كان العنصر الإشاري لاحقا بعده .

1.2.1 الإحالة على سابق أو الإحالة بالعَوْدَة :

وهي إحالة تعود على مُفَسِّر سَبَقَ ذكرهُ هو التلفظ به حيث يقوم المتلقِّي بعملية تعويض للفظ المُفَسِّر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يَرِدُ المُضْمر(*) ومثاله قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ ولَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾[الكهف ، 01]

وبالنظر إلى الآية الكريمة فقد ورد لفظ الجلالة (الله) في بداية الآية الكريمة كعنصر إشاري فسَّر إبهام كل المحيلات إليه، فبداية بالاسم الموصول (الذي) صفةً له ، ثم الفعل (أنزَلَ) وضميره المستتر فيه (هو) العائد على لفظ الجلالة و الهاء من (عبده) و الفعل (يجعل) وضميره المستتر فيه (هو) ، كل هذه العناصر الإحالية عملت على الإحالة قبلياً على العنصر الإشاري الذي حدد تفسيرها و كشف الإبهام عنها، وهو لفظ الجلالة (الله).

ويعتبر هذا القسم من الإحالة أكثر أقسامها استعمالاً ودورانا في الكلام.

(*) العنصر الإحالي: كل مكون يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفشرُهُ ، يُنظر الأزهر الزناد، نسيج النص ص 127.

(*) العنصر الإشاري: كل مكون لا يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره، يُنظر المرجع نفسه ص 127.

(2) أبو الطيب أحمد بن الحسين الملقب بالمتنبي ، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت لبنان ، (د.ط) ، 1983م ، ص 332.

(1) الأزهر الزنَّاد ، نسيج النص ، ص 118.

2.2.1 الإحالة على لاحق أو الإحالة البعدية :

يقول الأزهر الزنَّاد : « الإحالة على لاحق وهي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحقٍ عليها .» [1]

أي أن واضع النص يستعمل كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النص، يوضحها أكثر روبرت دي بوجراند فيقول:« الإضمار قبل الذكر : وهو نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه الضمير قبل مرجعه في النص السطحي.» [2] ومثال الإحالة البعدية قوله تعالى في سورة الصمد:﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدْ ﴾[الإخلاص ،01] ففي هذه الآية الكريمة وقعت الإحالة بعدية ، حيث وقع العنصر الإشاري المفسِّر وهو لفظ الجلالة (الله) بعد العنصر الإحالي المتمثل في ضمير الشأن (هو) ففسَّر إبهامه ورفع الغموض عنه .

المطلب الثالث:1. أدوات الإحالة: [3]

تتفرع أدوات الإحالة إلى:

1)- إحالة بالضمائر.

2)- إحالة بأسماء الإشارة.

3)- إحالة بالأسماء الموصولة.

1.1 الإحالة بالضمائر :

حيث تعد الضمائر أكثر وسائل الإحالة وروداً في النص، والأقدر على الإسهام في تآلف النص وتماسكه، والإحالة بالضمائر هي الأكثر دورانا في الكلام.

وذلك أنَّنا إذا نظرنا إلى الضمائر من زاوية الاِتساق فإنه بإمكاننا التمييز فيها بين أدوار الكلام ، بحيث لا يخلو نص من عملية الإحالة باستعمال الضمائر بأنواعها سواء كانت

(*) أي أن المضمر يعوض لفظ المفسر المذكور قبله ، فتكون الإحالة بناءً للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها .

(2) المرجع السابق ، ص 119.

(1) روبرت دي بوجراند، النص و الخطاب و الإجراء، ص 301.

(2) حكيمة حاج علي، الإحالة و دورها في التماسك النصي« سورة البقرة أنموذجا»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تعلمية اللغات، قسم اللغة و الأدب العربي، كلية الآداب و اللغات جامعة أحمد دراية أدرار السنة الجامعية 2022/2021م ، ص27.

(3) المرجع نفسه، ص27.

الإحالة مقامية وذلك باستعمال ضمائر المتكلم (أنا) و (نحن) والتي تشير غالبا إلى الكاتب أو القائل ، ومثالها قوله تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنَا الذِّكْر ... ﴾ حيث أشار الضميران (إنا) و (نحن) إلى عنصر إشاري خارج النص وهو الله تعالى . أو ضمائر المخاطب والتي هي بدورها تحيل إحالة مقامية خارج النص، ومثالها قوله تعالى :﴿ إِذْهَبْ أَنْتَ وأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنيا فِي ذِكْرِي ﴾[طه ، 42]، ففي هذه الآية الكريمة ضمير المخاطب (أنت) إحالة مقاميّة إلى عنصر خارج النص وهو نبي الله موسى عليه السلام.

أما ضمائر الغيبة فإنها على عكس الضمائر التي سبقتها تحيل إحالة داخل النص قبلية كانت أو بعدية، ومثاله قوله تعالى :﴿ وهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْناهُ مُبَارَكٌ فاتَّبِعُوهُ واتَّقُوا لَعَلَّكُمُ تُرْحَمُون ﴾[الأنعام ، 155]، حيث أحال كل من (الهاء) في قوله (أنزلناه) و (اتبعوه) على عنصر إشاري مذكور ملفوظ داخل النص إحالةً نصيةً قبلية مما أزال الغموض وأسهم في وضوح التفسير، وأحال الضمير (هو) في قوله تعالى :﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَات وَفِي الأَرْضِ يعْلَمُ سِرَّكُم وَجَهْرَكُم ﴾ [الأنعام ، 03] إحالة بعدية ، حيث وقع لفظ الجلالة (الله) وهو عنصر إشاري مُفسِّر بعد العنصر الإحالي (هو) .

2.1 الإحالة بأسماء الإشارة :

وهي مثل الضمائر تقوم بالربط الإحالي القبلي والبعدي سواءٌ منها :«الحيادية (هذا) أو الانتقائية (هذه ، هاتان ، هاذان ، هؤلاء) أو الظرفية (هنا وهناك) أو حسب القرب (هذا وهذه) أو البعد (ذاك وذلك وتلك) »[1]

ومثاله قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعَ وَتِسْعُون نعْجَةً ﴾[ص ، 23]

حيث عمل العنصر الإحالي (هذا) وهو اسم إشارة للمفرد المذكر القريب على الإحالة على عنصر إشاري بعده وهو (أخي) الأمر الذي أسهم في رفع الغموض عنه ، و الإحالة نصية بعدية.

3.1 الإحالة بالأسماء الموصولة :

وهي من الأدوات التي تُسهم في اِتِّساق النص وتماسكه وانسجامه ، ذلك أنها تقوم بالربط بين ما تقدم ذكره والعلم به، وما يراد من المتكلم أن يعلم به، وبهذا تعتبر الاسماء الموصولة من عناصر الإحالة ، وهي – أي الاسماء الموصولة – قسمان : عامة (ما،

(1) محمد خطَّابي : لسانيات النص ، ص 21 .

من) ولا يشترط فيها مبدأ التماثل والتطابق، بينما يشترط في القسم الثاني وهي الأسماء الموصولة الخاصة أو المختصة (الذي والتي واللذان ...) التماثل والتطابق (*) [1]
و مثالها قوله تعالى: ﴿ قَالَ الذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ منَ الكِتَابِ أنَا آتِيكَ بِهِ قبْلَ أنْ يَرْتَدَّ إلَيْك طَرفُك﴾ [النمل ، 40] حيث أحال الاسم الموصول (الذي) على العنصر الإشاري بعده والمتمثل في جملة صلة الموصول ففسَّرت إبهامه وأزالت الغموض عنه .

وقال تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام :﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِين (78) وَالذِي هُوَ يُطْعمنِي ويَسْقِين (79) وَإِذَا مَرِضْت فَهُوَ يَشْفِين (80) ﴾ [الشعراء، 78، 79، 80] تكرَّر الاسم الموصول (الذي) مرتين في الآيات الكريمات وهو عنصر إحالي ، حيث أحال على عنصر إشاري قبله ، سبق ذكره في الآية (77) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُم عَدُوٌّ لِي إلا رَبَّ العَالَمِين ﴾ وهي إحالة نصية قبلية عملت على إزالة الغموض والإبهام واسهمت في الربط بين الآيات الكريمات .

و إنَّه ومن خلال تطرُّقنا لمبحث الإحالة واستعراضنا لعدد من مطالبه فإننا نجمل ما سبق فنقول:

إن مفهوم الإحالة في الِاصطلاح لا يبتعد كثيراً عن معناه في اللغة، وأن مدار الإحالة مما سبق من التعاريف يتَّفق على معاني التغيُّر و التحوُّل و الانتقال .

وقد أشرنا إلى مسألة مهمة وهي أن مبحث الإحالة كان مطروقاً عند نحاتنا القدامى تحت عنوان «عود الضمير»، علىَّ أنَّ العَوْدَ أَحَدُ استعمالات الإحالة ، وأن الإحالة تُطلق ويراد بها العَوْدُ.

وأنَّ الإحالة تعدُّ من أبرز الظواهر اللغوية التي تُسهم وبشكلٍ كبيرٍ في تماسك النصوص وسَبْكِها، وهي الأكثر شيوعاً وتداولاً في الرَّبط بين عناصر النصِّ وذلك من خلال مجموعة من الأدوات الإحالية كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة .

(*) مبدأ التماثل والتطابق : وهو أن يكون العائد مطابقا للموصول في إفراده وتثنيته و جمعه، وتذكيره و تأنيثه نحو (جاء الذي أكرمته) و (جاءت التي أكرمتها) و(جاء الذين أكرمتهم) فطابق العائد وهو العنصر (الإحالي) (الهاء) في جميع الجمل الاسم الموصول في تذكيره و تأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه ، يُنظر تماسك النص بالإحالة ، دراسة تطبيقية في سورة الواقعة، حمادة عبد الاله حامد، ص 217 بتصرف يسير.

(2) حكيمة حاج علي، الإحالة ودورها في التماسك النصي« سورة البقرة أنموذجا» ، ص 32.

كما أشرنا إلى أنَّ الإحالة وباعتبار الدَّور الذي تؤدِّيه في الرَّبط الوثيق بين مكونات وأجزاء النص تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما :

إحالة مقامية خارجية، وإحالة نَصِّيّة داخلية، وتنقسم الأخيرة بدورها إلى إحالة نصّيَّة قبلية، وإحالة نصِّيَّة بعدية.

المبحث الثاني: الضمير:

تعتبر الضمائر من أهم وسائل الإحالة في اللغة العربية، حيث يقوم الضمير بدور مهم في اتساق النص وانسجامه ، بل يُعَد الأقدر على الإسهام في تآلف النص وتماسكه من خلال عملية الربط بين عناصر النص .

كما وتُعْتبر الإحالة الضَّميرية أكثر وسائل الإحالة استعمالاً ودورانا في الكلام، فهي بالإضافة إلى تحقيق التماسك بين مفردات النص، تقوم بالجمع بين معيارين من معايير التماسك النصي وهما الربط المعنوي والربط الدلالي.

وسنتطرق في هذا المبحث – الضَّمير – إلى أهم المسائل المتعلقة بالضَّمير وعرض أقسامه وأبرز أحكامه.

المطلب الأول: تعريف الضمير:

أ- **لغة :** قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ):« الضَّمرُ من الهزال ولحوق البطن والفعل ضَمَرَ: يُضْمرُ ضُمُوراً فهو ضامِرٌ و الضَّمير: الشيء الذي تُضْمِرُه في ضمير قلبك، وتقول أضمرتُ صرف الحرف إذا كان متَحرِّكًا فاسْكنتَهُ.» [1]

وقال بن فارس : الصَّاد والميم والرَّاء ، أصلان صحيحان : أحدهما يدلُّ على الدِّقة في الشيء والآخر يدُّل على غيبةٍ وتستُّرٍ ... والثاني الضِّمار وهو المال الغائب الذي لا يُرجى ، وكل شيء غاب عنك فلا تكون منه على ثقة فهو ضمار... ومن هذا الباب: أضمرت في ضميري شيئًا لأنه يُغيِّبه في قلبه وصدره . [2]

أما المعجم الوسيط فبالإضافة إلى التأكيد على المعنى السابق فإنه أورد استعمالاً خاصا وهو ما استقرَّ من معنى الضمير عند النُّحاة فقال: المضمر: ما تُضمره في نفسك ويصعب الوقوف عليه ، وعند النُّحاة ما دلَّ على متكلم كـ(أنا) و مخاطب كـ (أنت) وغائب كـ (هو) .[3]

بالنظر إلى ما أوردناه من تعاريف سابقة يتبيَّنُ لنا أن المعنى اللغوي للمادة (ض.م.ر) يدور حول أصلين صحيحين هما: الدقَّة والخفاء، فالدقة ومنها الضُّمُور بمعنى

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، تح مهدي المخزومي وابراهيم السَّامرائي ط 01، ج 07، مادة (ض.م.ر)، ص41 .

(2) أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ج 05، مادة (ض.م.ر)، ص 1449.

(3) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، (مجموعة من المؤلفين)، إيران، ط 02، ج 01، مادة (ض.م.ر)، ص564.

الهُزال واليُبْسُ وخفَّة اللّحم، والثاني الضُّمور بمعنى الخفاء والتستُّر وما يصعب الوقوف عليه ، وهما معنيان يتناسبان ومفهوم الضَّمير.

فقلَّةُ الحروف المكوّنة للضمير تتناسب ومعنى الدقّة والهُزال.

والإضمار في نفس المتكلم يتناسب ومعنى الخفاء والتستُّر.

ب- اصطلاحا :

يقول ابن عقيل في شرحه للألفيّة في باب النَّكرة والمعرفة :

فما لذي غيبة أو حضور ••• كأنت وهْوَ سمِّ بالضَّمير

يشير – ابن مالك – في هذا البيت إلى أن الضمير هو ما دل على غيبةٍ كـ (هو) أو حضور وهو قسمان :

حدهما ضمير المخاطب نحو (أنت) والثاني ضمير المتكلم نحو (أنا) [1]

ويقول ابن هشام الأنصاري مؤكداً هذا المعنى بمزيد من البيان في معرض حديثه عن أقسام المعرفة :

« والمعرفة وهي ستة أنواع، أحدها المُضمر وهو ما دلَّ على متكلم أو مُخاطب أو غائب وأقول أنواع المعارف ستة ، أحدها المضمر ويسمى «الضَّمير» ويسميه الكوفيون «الكناية» و «المُكنَّى» وإنما بدأت به لأنَّه أعرف الأنواع الستة على الصحيح » [2]

أما عباس حسن فيقول في كتابه «النَّحو الوافي » :

الضَّمير : « اسم جامد يدلُّ على متكلم أو مخاطب أو غائب ».

فالمتكلم مثل : أنا ، والتاء والياء ونحن و نا، نحو : أنا عرفتُ واجبِي ، ونحنُ عرفنَا واجبنا...وأدَّيناه كامِلاً . و المخاطب مثل : أنت وأنتِ أنتما و أنتمْ و أنتُنَّ و الكاف وفروعها ... في نحو : إنَّ أباك قد صَانَكَ

(1) ابن عقيل، شرح الألفية، مطبعة السَّعادة ، مصر ، ط 02 ، 1921م ، ص 34.
(2) ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط 02، 1992م، ص 182.
(3) عباس حسن، النحو الوافي، آوند دانش للطباعة و النشر و التوزيع، ط 01، ج 01، ص203.

والغائب مثل: هو ، هي ، هما ، هم وهنّ والهاء في مثل: يصُون الحرُّ وطنَه بحَياتِه.[3]

و من خلال ما أوردناه من التعاريف السابقة في الاصطلاح، فإن مفهوم الضمير لا يبتعد كثيراً عن معناه في اللغة ، حيث يدور حول الدِّقة والخفاء والكناية عن الظاهر يقول عباس حسن: « والضَّمير والمُضمر واحد وقد يُعبَّر عنه في بعض المراجع القديمة بالكناية والمُكنَّى، لأنه يُكنَّى به عن الظاهر اختصاراً ، لأن اللّبس مأمون غالبًا مع الضمير.» [1]

ويظهر أن النُّحاة قد راعوا في تعريفهم للضمير الجانب اللُّغوي. يقول محمد عيد: « فهذه المادة – الضمير – إذن تستعمل في الهُزال والضعف أو الخفاء والسِّتر... ويبدو أنَّهم قد راعوا الجانب اللُّغوي في إطلاق هذا اللفظ – الضمير – على بعض كلمات اللُّغة ، لأن بعض الضمائر قليل الحروف مثل التَّاء في (صاحبتُ) وبعضها الآخر مستتر لا يَبِين ... وعلى كلٍّ فالضمير يُقصد به نحويًا:« ما دل على متكلمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ مثل: أنا، أنت وهو.» [2]

المطلب الثاني: حكم الضمير:

الضمير بأنواعه الثلاثة السَّالفة اسمٌ جامد مبني، وبسبب بناءه فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجمع فلا تدخله العلامة الخاصة التثنية أو الجمع. إنما يدلُّ بذاته وتكوين صبغته على المفرد المذكّر أو المؤنَّث أو على المثنَّى بنوعيه المذكّر والمؤنَّث معاً أو على الجمع المذكّر أو المؤنَّث... ومع دلالته على التثنية أو الجمع لا يُسمَّى مثنَّى ولا جمعًا. [3]

المطلب الثالث: أقسام الضمير:

ينقسم الضمير في اللغة العربية إلى أقسام تختلف بحسب زاوية النَّظر وبحسب الاستعمال فيكون التقسيم تارةً من حيث المدلول – دلالته على الأشخاص – وتارةً من حيث الظهور والاستتار وتارةً أخرى من حيث الاتِّصال والانفصال كما ويمكن تقسيمه من حيث الموقع الإعرابي.

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ص 203.

(2) محمد عيد، النحو المُصفَّى، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط 02، 2009 م، ص 119.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ص 204.

القسم الأول: (حسب المدلول)

و نعني به من حيث مدلوله على الأشخاص، فإنه ينقسم إلى أربعة أنواع:

-1- ما يكون للمتكلم فقط مثل: (أنا) للمتكلم الواحد، و (نحن) للمتكلم و معه غيرُهُ أو المعظّم نفسَهُ، و الياء في مثل: أكرمَنِي.

-2- ما يكون للخِطَاب فقط مثل: (أنتَ) للمُخاطب المذّكر الواحد، و (أنتِ) للمُخاطبَة المؤنَّثة الواحدة ، وباقي ضمائر الخطاب ، ويدخُلُ في ذلك كاف المخَاطب بأنواعها.

- 3 - ما يكون للغيبة فقط : مثل (هو) للمفرد المذّكر الغائب، و(هي) للغائبة المؤنَّثة المفردة ، وباقي ضمائر الغيبة ، ويدخُل فيه (هاء) الغائب المفرد و (هاء) الغائبة المفردة كـ : (أكرمْتُهُ ، وأكرمْتُهَا) .

- 4 - ما يصلح للخطاب والغيبة: وهي (ألف الاثنين) نحو : كتبا واَكتُبا (واو الجماعة) نحو : كَتَبُوا، و اَكْتُبُوا ، (نون النسوة) نحو : كَتَبْنَ واكْتُبْنَ.

و تُسمَّى ضمائر المتكلم والمخاطب أيضاً بضمائر الحضور، لأن صاحبهما لابُدَّ أن يكون حاضرًا وقت الكلام.

القسم الثاني: (حسب الظُّهور والإستتار)

وينقسم الضمير بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى بارز و مستتر.

فالبارز هو : الذي له صورة ظاهرة في التركيب نطقاً وكتابةً ، وهذه الصُّورة في اللَّفظ إمَّا أن تكون حقيقيَّةً كَقَوْلِكَ : « أنا رأيتك في الحديقة » ، فكلٌّ من كلمة (أنا) و (التَّاء) من رأيتُ ، و (الكاف) ضمير بارز له صورة حقيقيَّة ظاهرة في اللَّفظ .

وإمَّا أن تكون حُكْمِيَّةً غير ظاهرة في اللفظ نحو: «جآء الذي أَكْرَمْتُ » أَي - أكرْمتُهُ - فالهاء موجودة حُكماً

أما المُستتر : فهو عكس البارز أي الذي ليس له صورة في اللفظ ولا في الكتابة مثل : « قُم بواجبك نحو جيرانك » و «احترم معلِّمكَ »

فكُل من الفعل (قم) و (احترم) فاعِلهُمَا ضَمِيرٌ مستتر تقديره (أنت).[1]

(1) يُنظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 01، ص 205.

القسم الثالث: (حسب الِاتصال والِانفصال)

و ينقسم الضَّمير البارز من حيث اِتصاله بالعامل وِانفصاله عنهُ إلى مُتَّصل ومُنْفصل.
فالمتصل هو : الذي لا يبتدأ به كالكاف من (أكرمك) ونحوه ، ولا يقع بعد (إلَّا) في الاختيار فلا يقال : ما أكرمت إلَّا إيَّاك [1]

فالمتصل يقع في آخر الكلمة دائمًا ولا يمكن أن يكون في صدرها ولا في صدر جملتها، إذ لا يمكن النطق به وحده. وذلك بسبب أنَّه لا يستقلُّ بنَفْسِهِ عن عامله ، فلا يصحُّ أن يتقدَّم على ذلك العامل مع بقائِه على إعرابه السَّابق قبل أن يتقدَّم ، كما لا يصِحُّ أن يُفصل بينهما – في حالة الاختيار – فاصلٌ من حرف عطف، أو أداة استثناء ، كـ (إلَّا) أو غيرها ، ومثالُهُ : (التّاء) المتحرّكة وألفُ الاثنين و واو الجماعة ونون النّسوة في قولنا: « سمعتُ النَّاصح، والرَّجُلان سَمِعَا، والعُقَلاءُ سمعوا، والفَاضِلاتُ سَمِعْنَ .»

فليس واحدٌ من هذه الضمائر يُمكن أن يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِهِ فِيقَع أَوَّلَ الكلمة قبل عاملِه ولا أن يتأخَّر عنه مع وجود فاصل بينهما .

يقول ابن مالك : وذو اِتِّصال منه ما لا يُبْتَدا ••• ولا يَلِي «إلَّا» اِختيارًا أبدا
كالياء والكاف من اِبني أكرمك ••• والياء والها من سَلِيه ما مَلَك.[2]

أما المُنفصل : فهو عكس المتَّصل ، أي يصحُّ الابتداء به ويقع بعد (إلَّا) ، أو بالجملة هو ما يقوم بنفسه بحيث يستقلُّ عن العامل فيسبقُهُ أو يتأخَّر عنه مفصولاً بفاصل نحو: أنا أقوم بواجبِي ، ونحن نقوم بواجبنا ، وما القائل إلَّا أنا ، و ما الحاضرون إلَّا نحن، وإيَّاك قصَدتُ ، وما قصدتُ إلَّا إيَّاك.[3]

القسم الرابع: (حسب الموقع الإعرابي)

ينقسم الضمير من حيث موقعه الإعرابي إلى ثلاثة أقسام، قسمٌ في محلِّ رفعٍ فقط و قسم مشترك بين محلِّ النَّصب ومحلِّ الجرِّ وقسم ثالث مشترك بين الثلاثة.

---

(1) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محي الدين عبد الحميد ، دار التراث القاهرة مصر ط 20، 1980م، ج 01، ص 89.

(2) محمد جمال الدين بن مالك الأندلسي ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، تح سليمان العيوني مكتبة دار المنهاج، الرياض السعودية، ص 77

(3) يُنظر: عباس حسن ، النحو الوافي ، ج 01 ، ص 206 – 207 .

1. في محل رفع فقط وهو خمسة ضمائر:

– التاء المتحرِّكة للمتكلم نحو: «أنا قلتُ »، التَّاء المتحركة المتصلة بالفعل (قال) في محل رفع فاعل.

– ألف الاثنين نحو: «الطالبان نجحا »، ألف الاثنين المتصلة بالفعل (نجح) في محل رفع فاعل.

– واو الجماعة نحو :« المسلمون يُؤدُّون أماناتهم »، (يؤدون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الافعال الخمسة والواو ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل.

– نون النسوة نحو: « الفتيات صدَقْنَ القول »، الفعل (صدق) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النّسوة، والنُّون ضمير متصل مبني على الفتح في محلٍّ رفع فاعل.

– ياء المخاطبة نحو: قوله تعالى:﴿ وهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَة ﴾ [مريم ، 25] الياء من (هُزِّي) في محل رفع فاعل.

2. مشترك بين محل النصب ومحل الجر:

وهو مشترك بين ثلاثة ضمائر ، ياء المتكلم وكاف المخاطب بنوعيه ، وهاء الغائب بنوعيه

– ياء المتكلم نحو: "ربِّي أكرمَنِي بالإسلام."

فالياء الأولى من (ربي) في محلِّ جرٍّ لأنها مضاف إليه، والياء الثانية من (أكرمني) في محل نصب لأنها مفعول به.

– كاف المخاطب نحو: قوله تعالى﴿ ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضحى، 03]

فالكاف الأولى في (وَدَّعَكَ) في محل نصب على المفعولية ، بينما الكاف الثانية في (رَبُّكَ) في محل جرٍّ على الإضافة .

– و للمخاطبة نحو : قوله تعالى ﴿ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ ﴾ [آل عمران ، 42] فالكاف في (اصطفاك) في محل نصب على المفعولية.

وقوله تعالى ﴿اقْنُتِي لِرَبِّكِ ﴾ [آل عمران، 43] ، الكاف في محل جر مضاف إليه.

– هاء الغائب نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ [الكهف ، 37]

الهاء الأولى والثانية في (له صاحبه) في محل جر بالإضافة أما الهاء الأخيرة (يحاوره) فهي في محل نصب على المفعولية .

– و للغائبة نحو: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا ﴾ [آل عمران ،37] ، الهاء الأولى من (تقبَّلها) في محل نصب على المفعولية، أما الهاء الثانية من (ربُّها) ففي محل جر على الإضافة.

3. مشتركة بين الثلاثة : وهو الضمير (نا) نحو قوله تعالى ﴿ رَبَّنا إنَنَّا ءامنَّا فَاغْفِر لنَا ذُنُوبَنا ﴾[آل عمران،16]

إنَّنا: إنَّ و اسمُها في محل نصب

ءامنَّا: فعل ماض ونا: في محل رفع فاعل

ذنوبنا: مفعول به ونا: في محل جرٍّ بالإضافة

وكل الذي ذكرنا سابقا من حيث موقع الضمير الإعرابي كان من باب المتَّصل، أما ما كان من جاب المنفصل فإنّه يأتي في محلَّين إعرابيين هما: الرفع والنصب فقط.

الرَّفع : في اثني عشر ضميرًا، – للمتكلم ضميران :

أنا : للمفرد ﴿إِنِّي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه ، 14]، في محل رفع مبتدأ

نحن : للجمع وللتعظيم﴿ قَال الحَوَارِيُون نَحْنُ أَنْصَارُ الله﴾[الصف ، 14] في محل رفع مبتدأ.

– للمخاطب خمسة ضمائر(أنت) للمفرد المذكر المخاطب ﴿أنت وليُّنَا﴾ [الاعراف ، 155] (أنت وليُّنا) مبتدأ وخبَرُهُ ، وكذلك أخواتُهُ (أنتِ ، أنتُما ، أنتم ، أنتُنَّ)

– وللغائب خمسة ضمائر كذلك، (هو) للمفرد المذكر الغائب ﴿هُو اللهُ الَّذِي لَا إِلَه إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر ، 22] (هو الله) مبتدأ وخبرُهُ ، وكذلك أخواتُهُ (هي ، هما ، وهم ، وهنّ)

النَّصب : ويكون في اثني عشر ضميرًا :

– للمتكلم ضميران إيَّاي ﴿ إنَّما هُو إلَهٌ واحدٌ فَإيَّايَ فارْهَبُون ﴾ [النحل ،51]

فإيَّاي : الفاء فصيحة ، وإيَّاي ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به للفعل (ارهبون)

إيَّانا:﴿ وَقالَ شُركاؤُهم مَا كُنْتُم إيَّانَا تَعْبدُون ﴾ [يونس ، 28] ، (إيَّانا) مفعول به مقدَّم للفعل (تعبدون) .

– للمخاطب خمسة ضمائر :

إيَّاك للمُذكَّر: ﴿ إيَّاَك نَعْبُد وإيَّاك نَسْتَعين ﴾ [الفاتحة ، 05]

إيَّاك: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدَّم للفعل (نعبد).

إيَّاكم للجمع: ﴿ يُخْرجُون الرَّسُولَ وإيَّاكُم﴾ [الممتحنة، 01] ، يُخرجون : فعلٌ وفاعل الرسول : مفعول به ، وإياكم:ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب عطفًا على الرسول ، وما قيل في الضميرين السابقين ينطبق على بقية الضمائر(إيَّاكما للمثنى ، إيَّاِك للمؤنَّث ،إيَّاكُنَّ لجمع الاناث).

– وللغائب خمسة ضمائر:

– إيَّاهُ: للمفرد المذكَّر﴿ واشْكُرُوا الله إنْ كُنْتُم إيَّاهُ تعْبُدون ﴾[البقرة ، 172] إيَّاهُ : ضمير منفصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدَّم للفعل تعبدون .

– إيَّاهم: للجمع المذكر﴿ نَحْنُ نَرْزقُكم و إيَّاهُم ﴾ [الأنعام ، 151] إيَّاهم : ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب عطفًا على الكاف في (نرزقُكم) وكذلك ينطبق الأمر على بقية الضمائر (إيَّاها للمفردة المؤنثة ، وإيَّاهما للمثنَّى بنوعيه ، وإيَّاهن لجمع الإناث).

وفي ختام المبحث ومن خلال استعراضنا لجُملة من مسائل الضمير، يُمكننا القول: أن مادة الضمير تدور حول أصلين صحيحين هما الدقة و الخفاء، وأن مفهوم الضمير في الاصطلاح لا يختلف ولا يبتعد كثيرًا عن معناه في اللُّغة ، وأن النُّحاة راعوا في تعريفهم للضمير الجانب اللغوي فيه ، وأنَّه – أي الضمير– كناية عن الظاهر. و مهما تكن تقسيمات الضمير وأنواعه التي تُذكر له ، فإنما هي بحسب زاوية النظر إليه، فينقسم تارةً بحسب المدلول إلى ضمير المتكلِّم والمُخاطَبِ والغائبِ ، وتارةً إلى بارزٍ ومستترٍ وذلك من حيث الظُّهور والاستتار، وإلى مُنفصل ومُتَّصل من حيث الِاتِّصال بالعامل والِانفصال عنه ، وينقسم من حيث الموقع الإعرابي : فيكون في محلِّ رفعٍ وفي محلِّ نصبٍ و في محلِّ جرٍّ.

والضمائر كلُّها أيًّا كان تقسيمها لها ميزة مشتركة هي من أخصِّ علاماتها وهي أنها لا تخلو من الإبهام والغموض ، وهو الأمر الذي يُحْوِجُها إلى مُفَسِّرٍ تَعودُ إليه ، فتكون

العلاقة حينئذٍ بين الضَّمير والمُفسِّر علاقةً لزوميَّة ، فيلزمُ من كل مُضمر أن يكون له مفسِّرٌ ، فلا يُضمَرُ إلَّا بعد أن يُعْلَم المُفسِّر.

قال سيبويه : «وإنَّما صار الإضمار معرفة لأنَّك إنَّما تُضْمِر اسمًا بَعْدَما تعْلَمُ أَنَّ مَن تُحَدِّثُ قد عرف من تَعْني وما تَعْنِي ، وأنَّكَ تُرِيدُ شِيئًا يَعْلَمُهُ .» (1)

و من بين أقسام الضمائر الثلاثة سيكون تركيزنا في هذه المذكرة على ضمير الغائب منها، ذلك أن ضَميرَيْ التَّكَلُّم والخطاب قد اسْتَغْنيا عن المُفسِّر لوجود صاحبهما ساعة الكلام. فيبقى ضمير الغائب بحاجة إلى ما يُفسّرُهُ ويُزيل غموضه وإبهامه فهو أكثر الثلاثة غموضاً وإبهاما وأكثرها استعمالاً و دورانًا في الكلام.

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 06 .

- المبحث الثالث: عود الضمير

- تمهيد :

و نقصد بعود الضمير هاهنا، الضمير الغائب و بالأخص المعتمد منه على هاء الغائب لكثرته في الكلام بصفة عامة وفي القرآن الكريم بصفة خاصة.

حيث إن ضمير الغائب أكثر الضمائر استعمالاً ودورانا في الكلام ، وهو على عكس سابقيه صاحبه غير حاضر وقت الكلام ، لذا فهو أشد الثلاثة غموضاً وأكثرها إبهامًا وحاجةً إلى مُفَسِّر مذكور قبله وعائد و مرجع يعود إليه يفسر غموضه ويرفع عنه الإبهام وهذا الأصل محلُّ اِتِّفاق بين العلماء.

بيد أن العلاقة بين الضمير وعائده تختلف وتتنوّع بحسب تنوع و اختلاف المقصد من الإضمار والغرض منه ، وبالتالي تختلف صور الضمير مع عائده تبعا لذلك. فقد يكون العائد مذكوراً لفظا، وقد يكون مُقدَّراً، وقد يكون العائد على الأقرب، وقد يكون على الأبعد، كما قد يكون العائد والمرجع سابقا للضمير وقد يتأخر لغرض نحوي أو بلاغي .

وفي هذا المبحث « عود الضمير»، وفي ثلاثة مطالب سنذكر صور الضمير مع عائده ممثلين لكل صورة بأمثلة من القرآن الكريم، مع التعليق وتوضيح ما قد يشكل، وبصورة عامة:

فإن الأصل في الضمير أن يعود على مذكور ملفوظ متقدمٍ قريب ، وأن تكون العلاقة بينهما مبنية على مبدأ المطابقة ، وكما أسلفنا قد تتغير هذه العلاقة و تخالف الأصل، و يختلف معها الترتيب.

و عليه كان ترتيب مطالب هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: عود الضمير على مذكور، وهذا المذكور إما أن يكون ملفوظا أو غير ملفوظ ، فإن كان العائد مذكوراً ملفوظاً في الكلام فإما أن يكون متقدما وهو الأصل، أو أن يتأخر. فإن تقدم كانت له حالتان: الأولى أن يكون العائد على متقدم قريب ، وهو الأغلب أو أن يخالف فيعود على بعيد وذلك إذا كان هناك دليل من اللغة أو المقام يصرفه لذلك، أو كان المرجع في حدّ ذاته مضافاً ، والأصل في العائد أن يتقدّم لفظا ورتبة .

لكن إذا تأخَّر فَلَهُ صور ثلاث :

إما أن يتقدم المُفسّر لفظًا ويتأخَّرَ رُتبَةً، أو أن يتأخَّر المفسِّر لفظًا ويتقدَّم رتبةً وإما أن يتأخَّر المفسِّر لفظًا ورتبةً .

أما المطلب الثاني: فهو على عود الضمير على مذكور، لكن هذا المذكور غير ملفوظ – أي مقدَّر–، وله صورتان: الأولى العائد غير مذكور لفظا وتدل عليه قرنيةٌ وهذه القرينة لغويةٌ، الثاني العائد غير مذكور لفظاً وتدل عليه قرينة غير لغوية أي معنوية.

ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى مبدأ المطابقة بين الضمير ومرجعه، ويقوم كما سنُبيِّن على ثلاثة محاور رئيسة: العدد والجنس والمدلول.

- المطلب الأول: عود الضمير على مذكور لفظاً:

سبق وأن أشرنا في مبحث الضمير أن الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض وأنه لا بد لها من مُفسّر يُزيل إبهامها ويرفع الغموض عنها ، كما وأشرنا إلى أن ضمائر المخاطب والمتكلم يفسرها وجود صاحبها وقت الكلام فهو حاضر يتكلم بنَفْسِهِ أو مخاطب يكلمه غيرُه .

أما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ولا حاضر وقت الكلام ، فهو أشد من سابقيه غموضاً وإبهاما، وعليه فلا بُدَّ له من مُفسّر يرفع الإبهام عنه، ولهذا فقد عقد النُّحاة لهذا المرجع المفسِّر جملةً من المباحث اصطلحوا فيها على ما قرَّرُوهُ من قواعد و أصولٍ تضبط العائد المفسِّر في جميع أحواله.

يقول عباس حسن: « والأصل في الشيء المفسّر الموضِّح أن يكون متقدِّما على الضمير و مذكوراً قبله لِيُبَيَّنَ معناهُ أولاً و يكشف المقصود منه»[1]

أي أن الأصل في الضمير الغائب أن يكون مفسِّره متقدِّما عليه، مذكوراً قبله لفظًا. وعليه فيكون الضمير عائدًا على ملفوظ و يكون هذا الملفوظ إما متقدمًا وهو الأصل ، أو أن يتأخر لسبب ما، كأن يكون غرض المتكلِّم من التأخير نحويًّا أو بلاغيًّا.

يقول ابن عقيل:« الأصل تقديم مُفسّر ضمير الغائب وذلك ليُعلَم المَعْنِيُّ بالضَّمير عند ذكره، ولا يكون – أي مفسر ضمير الغائب – غير الأقرب إلا بدليل»[2] وعليه فاللفظ المتقدم المذكور الذي يعود عليه الضمير ينقسم بدوره من حيث القرب والبعد إلى مذكور متقدم قريب وهو الأصل ، ومذكور متقدم بعيد ولا يكون إلَّا بدليل.

- 1 – عود الضمير على مذكور متقدم قريب:

ومن أمثلة عود الضمير على مذكور متقدم قريب في المتصل :

هاء المفرد المذكر: في قوله تعالى﴿ أَمْ يَقُولُون شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ به رَيْبَ المنون﴾ [الطور ،30] حيث أحال الضمير (الهاء) على أقرب عنصر إشاري ملفوظ وهو (شاعر) فكان

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج 01، ص 237.

(2) محمد جمال الدينبن مالك الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك ، تح محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق سوريا، ط 01، 1980م، ج 01، ص 109.

العود على ملفوظ متقدم قريب.

هاء المفردة المؤنثة : في قوله تعالى ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ المُنْتَهَى(14) عِنْدها جَنَّةُ المَأْوَى﴾ [النجم،15/14] عاد الضمير(الهاء) في قوله (عندها) على أقرب مذكور متقدم وهو (سدرة).

هاء المثنى: في قوله تعالى ﴿ مَرَجَ البَحْرَين يَلْتَقِيَّان(91) بَيْنهُما برزخٌ لَا يبْغِيَان (20)﴾ [الرحمان، 20/19] عاد ضمير المثنى الغائب في قوله (بينهما) على مذكور مفسر متقدم الذكر، وهو قوله (بحرين) وهو أقرب مذكور.

هم للجمع المذكر: في قوله تعالى ﴿ هَوَ الَّذي بَعَثَ في الأُمِيِّين رَسولاً مِنْهُم﴾[الجمعة ، 02] ففي الآية الكريمة عاد الضمير (هم) في قوله (منهم) على أقرب مذكور ملفوظ متقدم وهو قوله (الأميين).

هن للجمع المؤنث: في قوله تعالى﴿ يآأيُّهَا النّبِيُّ إذَا طلَّقْتُم النِّسَاء فطَلِّقُوهُنَّ لعِدَّتهِنَّ ﴾ أحال الضمير(هن) في الآية الكريمة في قوله (فطلقوهن) على [الطلاق، 01]

أقرب عنصر إشاري مُفسّرٍ مُتقدم وهو قوله تعالى (النساء).

ومما تقدم من الأمثلة السابقة كان الضمير العائد الغائب من باب المتصل، أما من أمثلة الغائب المنفصل في عوده على أقرب متقدم مذكور فنذكر:

هو: في قوله تعالى﴿ وَمَا يَذْكُرُون إلَّا أَنْ يَشَآءَ الله هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَ أَهْلُ المَغْفِرَة ﴾ [المدثر 52]، حيث أحال الضمير المنفصل (هو) على أقرب متقدم مذكور وهو لفظ الجلالة (الله) ففسَّر غموضه و إبهامه.

هي: في قوله تعالى﴿إنَّ نَاشِئَة اللَّيْلِ هِي أَشَدُّ وَطئًا وأقْوم قيلاً﴾ [المزمل ،06] أحال ضمير المؤنثة الغائبة (هي) على (ناشئة الليل) وهي أقرب متقدم مذكور.

هما: في قوله تعالى﴿وَ هُمَا يسْتَغِيثَان الله ﴾ [الأحقاف، 17] في الآية الكريمة عمل الضمير (هما) وهو عنصر إحالي على العود والإحالة على عنصر إشاري سبق ذكره في نفس الآية وهي قوله تعالى﴿ الَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْه أُفٍّ لَكُمَا... ﴾

هم: في قوله تعالى﴿ والَّذينَ كفَرُوا بِآيَاتنا هُمْ أصْحَابُ المَشْئَمَة﴾[البلد ، 19]

عاد الضمير (هم) في الآية الكريمة على أقرب مذكور تقدمه وهو قوله (الذين كفروا) ففسَّر إبهامه وكشف الغموض عنه.

هنَّ: في قوله تعالى ﴿ أُحِلَّ لَكُمُ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم هُنَّ لِبَاسٌ لَكُم وَ أَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾[البقرة ، 187] ، أحال الضمير (هنَّ) على أقرب لفظ متقدم مذكور وهو قوله تعالى(نسائكم) ، فأسهم في تفسيره وإزالة الغموض عنه .

2 – عود الضمير على مذكور متقدم بعيد:

يقول محمد حسين صبرة : « والأصل في اللغة أن يعود الضمير الغائب على أقرب مذكور إذا تعدد المرجع ليزول الإبهام، ولأن اللغة العربية وكذلك المتحدثين بها يميلون إلى أمن اللُّبس ... وقد يعود الضمير على المرجع الأبعد وذلك في موضعين :

الأول : إذا كان هناك دليل من اللغة أو المقام .

الثاني : إذا كان المرجع مضافاً.[1]

أما ما كان دليله اللغة : فمثاله قوله تعالى﴿ وَإِذا رَأَوا تِجَارَة أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْها﴾[الجمعة 11] العائد الأقرب إلى الضمير (ها) في الآية الكريمة هو(لهوا) لكنه مذكر و(ها) مؤنثة فانصرفت عنه إلى الأبعد وهو لفظ (التجارة) بدليل المطابقة، وهو دليل لغوي .

ومثاله أيضا قوله تعالى﴿ اللهُ الَّذي يُرْسِلُ الرِّياح فتُثِيرُ سحابًا فيَبسطُهُ فِي السَّمَاء كَيْف يَشَاءُ ويجْعَلُه كِسفًا فتَرَى الودْقَ يَخْرج من خِلَاله ﴾[الروم ، 48]

عاد الضمير (الهاء) من (يجعله) على السحاب وهو أبعد مذكور، ولم يعد على (السماء) وهي أقرب مذكور لدليل المطابقة، أي المطابقة في التذكير وهو دليل لغوي .

أما ما كان دليله المقام: فمثاله قوله تعالى﴿ وَإِبْرَاهِيم إِذْ قَالَ لِقَوْمِه اعْبُدوا الله واتَّقوه﴾ في الآية 16 من سورة العنكبوت ثم يعود الكلام بعد ذلك في الآية26 ﴿ وَوَهبْنا لَهُ إِسْحَاق ويَعْقُوب وجَعلْنا في ذُرِّيتهِ النُّبوءة والكِتَاب﴾ فعاد الضمير (الهاء) في قوله تعالى﴿ ذُرِّيته﴾ على الأبعد وهو إبراهيم عليه السلام ، لا على لوط عليه السلام وهو الاقرب لأن المقام مقام الحديث على إبراهيم لا على لوط عليهما السلام .

---

(1) محمد حسنين صبرة ، مرجع الضمير في القرآن ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ط 2 ، 2001م، ص 30.

الموضع الثاني: إذا كان المرجع مضافاً :

يقول الزمخشري في الكشاف في قوله تعالى﴿ وكُنْتم علَى شَفَا حُفْرَة منَ النَّار﴾ كنتم مشفقين على أن تقعوا في نار جهنم لما كنتُم عليه من الكفر﴿ فَأَنْقَذَكُم منْها﴾[آل عمران، 103] بالإسلام ، والضمير للحفرة أو للنار أو للشَّفا ، وإنما أَنْتَ – الشَّفا – لإضافته للحفرة وهو منها ... فإن قلت كيف جعلوا على حرف حفرة من النار ؟ قلتُ: لو ماتوا على ما كانوا عليه وقعوا في النار، فمُثِّلَت حياتهم التي يُتَوقَّعُ بعدها الوقوع في النار بالقعود على حرفها ، مشفقين على الوقوع فيها. » [1]

– عود الضمير الغائب على لفظ مذكور متأخر:

سبق وأشرنا إلى أن الأصل في عود الضمير أن يكون على لفظ متقدم، لكن قد يخالف الضمير هذا الأصل فيكون العود على لفظ متأخر، وهذا النوع نادر في القرآن الكريم يقول محمد حسنين صبرة :« عود الضمير على مُتأخِّر لفظًا ورتبةً نادر في القرآن الكريم فالمواضع التي عدَّها النُّحاة سبعة» [2] ، وبالنظر في القرآن الكريم وتتبُّع النُّحاة لهذه المواضع فقد أجاز النُّحاة ثلاث حالات يتقدّم فيها الضمير على مفسِّره وهي :

(أ)– أن يتقدم المفسِّر لفظاً ويتأخر رتبةً:

الأصل أن يتقدم المُفسّر – العائد لفظا ورتبة، ومثاله: ﴿ وَعَصى ءآدمُ رَبَّهُ فَغوَى ﴾[طه، 121] عاد الضمير الغائب (الهاء) في (ربه) على (ءادم) وهو متقدمٌ لفظًا ، ورتبة على أنَّه (الفاعل) و (ربَّ) مفعول به .

لكن في قوله تعالى ﴿ وإذْ ابتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ بكلمات فأَتمَّهُنَّ﴾[البقرة ، 124] عادت (الهاء) في (ربُّهُ) على (إبراهيم) وهو مُتقدم لفظاً متأخِّرٌ رتبةً.

فرتبته (مفعول به) لكنَّهُ قَدّم على الفاعل (ربُّ) ، وهذا التقدم واجب لأن ضمير المفعول به اتصل بالفاعل المتأخِّر فوجب تقديم الفاعل لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

---

(1) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان ، ط 3 ، 2009 م ، ص 187.

(2) محمد حسنين صبرة، مرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص 35 .

قال ابن عطية في المحرّر الوجيز في إشارة إلى أن تقديم المفعول به هاهنا للاهتمام به لأنه هو المُبْتَلَى :« وقدِّم على الفاعل للاهتمام به، إذ كونُ الربِّ مبتليًا معلومٌ ، فإنَّما يهتم السامع بمن ابْتُلِيَ، وكون ضمير المفعول مُتصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول ، فإنما بني الكلام للاهتمام » [1]

- ب - أن يتأخر المفسر لفظا ويتقدم رتبة:

و مثاله قوله تعالى﴿ فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خيفةً مُوسَى ﴾ [طه،67]

قال ابن الأنباري : «فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرا لفظا ، لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخُّر. » [2]، على أن (خيفةً) مفعول به و (موسى) فاعل مؤخَّر وأصل الكلام (فأوجس موسى في نفسه خيفةً) فيكون حينئذ عود الضمير في (نفسه) على متقدِّم لفظًا ورتبةً.

- ج - أن يتأخر المفسر لفظا ورتبة:

و هذا الموضع هو الذي عده محمد حسنين صبرة نادر في القرآن الكريم ، وأن مواضعه قليلة تعود في قسمها الأول على الضمير (هو) والمقصود به ضمير الشَّأن أو القصَّة وذلك في موضعين :

الأول: في سورة الصمد﴿ قل هو الله أحد﴾ [الصمد ، 1] حيث عاد الضمير على مفسِّره المتأخِّر عنه لفظاً ورتبةً ، وهو مضمون الجملة بعده.

وكذلك في قوله تعالى﴿ فإذَا هِي شَاخِصة أبْصَار الَّذين كَفَرُوا﴾ [الأنبياء، 97] فالضمير (هي) ضمير الشأن عاد على مضمون الجملة بعده .

الثاني: إذا كان ضمير الغائب مبتدأ مُفَسّرًا بالخبر ومثاله قوله تعالى﴿ إنْ هيَ إلَّا حيَاتُنا الدُّنْيَا نَمُوتُ ونَحْيَا وما نَحْنُ بمَبعُوثِين﴾[المؤمنون ، 37] فالضمير (هي) مبتدأ وهو عائد على مُفَسر بعده لفظا ورتبة ، وهو - المفسر - خبر المبتدأ (حياتنا).

---

(1) أبو محمد ابن عطية الغرناطي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تح عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 01، 2001م، ج 01، ص 205.

(2) أبو البركات ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح جودة مبروك محمد مبروك مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 01، 2002 م ، ص 64.

وكذلك في قوله تعالى﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتَنَا الأُولَى ﴾[الدخان ، 35] فإن مفسِّر الضمير (هي) لفظ متأخرٌ لفظا ورتبة وهو (موتتنا) ، وهي في محل خبر للمبتدأ (هي) .

المطلب الثاني: عود الضمير على غير مذكور لفظا – مقدر– :

قدمنا فيما سبق أن الأصل في المفسر أن يكون لفظا متقدما على الضمير، وقد يتأخر لفظا أو رتبة أو لفظا و رتبة معًا، وذلك لغرض يريده واضع الكلام من جملة الأغراض النحوية أو البلاغية.

لكن ثمة حالات يعود فيها الضمير على غير مذكور لفظاً وإنما يُستدلُّ عليه بقرينة في نفس الجملة ، وهذه القرينة إما أن تكون لفظية أو أن تكون معنوية .

يقول د. فاضل السامرائي في معرض حديثه في القرينة : « والقرينة عنصر مهم من عناصر الجملة فيها يعرف المحذوف لقرينة لفظية أو مقامية ، وبها يعرف عود الضمير وإن لم يجْرِ لهُ ذكر.»[1]

(أ) – عود الضمير على غير مذكور تدل عليه قرينة لفظية :

ومثالة قوله تعالى:﴿ ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِين يَبْخلون بِمَا ءاتَاهم اللهُ منْ فَضْلِه هُو خَيْرًا لَهُم بل هُوَ شَرٌّ لَهُم ﴾[آل عمران ،180]، الضمير (هو) عاد على غير مذكور لفظا وإنما دلَّ عليه المفهوم من قوله (يبخلون) فلم يذكره لعلم المخاطب به.

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه في قوله:

« ومن ذلك قوله تعالى « ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِين يَبْخلون بِمَا ءاتَاهم اللهُ منْ فَضْلِه هُو خَيْرًا لَهُم »، كأنه قال :« ولا يحسبن الذين يبخلون البخل [هو] خيرا لهم» ولم يذكر البُخْلَ إجتزاءً بعلم المخاطب بأنَّه بخيل، لذكره يبخلون»

ومن ذلك قول العرب « من كذب كان شراً لَهُ »، يُريدُ : كان الكذب شراً لهُ إلا أنَّهُ اسْتَغْنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله : «كذب» في أول حديثه».[2]

(1) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر، عمان الأردن ، ط 02، 2007م، ص 34.

(2) سيبويه ، الكتاب ، ج 02 ، ص 391.

(ب) – عود الضمير على غير مذكور دلت عليه قرينة معنوية:

ومن أمثلة عود الضمير على غير مذكور لفظاً دلّت عليه قرينة معنوية قوله تعالى حكايةً على لسان يوسف عليه السّلام ﴿ هى راودتني عن نفسي﴾ [يوسف ،26]

فالضمير (هي) عائد على زوجة العزيز، فإنها حاضرة في الحسِّ ولا حاجة لذكرها، فأغنى حضورها عن التصريح باسمها.

يقول جلال الدين السيوطي :« وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حسًّا نحو :

﴿ قَالَ هِيَ راوَدَتْنِي عَنْ نفْسِي ﴾ و﴿ يَا أَبَتِي اسْتَأْجِرْه ﴾[القصص ، 26] ، إذا لم يتم التصريح بلفظ (زليخا) و (موسى) لكونهما حاضرين.»[1]

(1) جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، تح: محمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط 01، 1998م ، ص 219.

المطلب الثالث: مطابقة الضمير لمرجعه:

جاء في مختار الصّحاح في مادة (ط. ب. ق) :

«و المطابقة الموافقة و (التطابق) الاتفاق و (طابق) بين الشيئين جعلهما على حذْوٍ واحدٍ وألزقهما، وأطبقوا على أمر واحد أي اتفقوا عليه.» [1]

أما في اصطلاح النحويين: فالتطابق والتماثل يكون في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير و التأنيث بين الضمير و مرجعه.

يقول عباس حسن :«عرفنا أن الضمير الغائب لا بد له من مرجع ، وبقي أن نعرف أن التطابق واجب بين الضمير الغائب ومرجعه. » [2]

وبالنظر إلى التعريفين فإن الموافقة والاتفاق في المعنى اللغوي للمطابقة يصبَّان في المفهوم الإصطلاحي لها، حيث يدور مفهوم المطابقة بين الضمير ومرجعه على الموافقة والاتفاق في ثلاثة محاور أساسية وهي :

-1- المطابقة في العدد: وتشمل الإفراد والتثنية والجمع.

-2- المطابقة في الجنس: وتشمل التذكير والتأنيث.

-3- المطابقة في المدلول: وتشمل العاقل وغير العاقل.

- 1- مطابقة ضمير المفرد لمرجعه في الإفراد تذكيرًا و تأنيثًا:

-1-1 - المطابقة في التذكير:

و مثاله قوله تعالى﴿ فَتَلَقَّى ءآدمُ مِنْ ربِّهِ كَلِمات فَتَابَ عَلَيْه﴾ [البقرة ، 37]

فلفظ (ءادم) مفرد مذكر يعود على عاقل ، وقد جاء الضمير في قوله (ربه) العائد عليه ضميرًا مفرداً للمذكر الغائب، فطابق في العدّ والجنس وطابقه في المدلول أيضاً.

و مثال غير العاقل قوله تعالى﴿ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَآءَ بعِجل سَمين (26) فقرّبَهُ إِلَيْهِم قَالَ أَلا تَاكُلون (27)﴾[الذاريات ، 27/26] حيث عاد الضمير في قوله (فقربه) على العجل

---

(1) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ، تح: يوسف محمد الشيخ ، المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط 05، 1999م، ص 188.

(2) عباس حسن ، النحو الوافي ، ج 01 ، ص 243 .

المذكور في الآية (بعجل سمين) فطابقه في الإفراد والتذكير ، و طابقه في المدلول أيضا حيث عاد ضمير الغائب المتصل على غير العاقل .

2-1 - المطابقة في التأنيث :

و مثاله قوله تعالى ﴿ إِمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحَطَب (4) فِي جِيدِهَا حَبْلٌ منْ مَسَد(5)﴾ [المسد5/6] عاد ضمير المفردة المؤنثة (ها) في (جيدها) على (امرأته) وهي أم جميل زوج أبي لهب حيث طابق في الإفراد والتأنيث وطابق في الدلالة فعاد على عاقل(امرأته) أما في غير العاقل فقوله تعالى في قصة موسى وقومه وذبح البقرة ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ صفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنهَا تَسُرُّ النَّاظِرِين ﴾[البقرة ،68] حيث عاد الضمير في (إنها) على لفظ (البقرة) وهو عود على مفردة مؤنثة غير عاقلة كما هو واضح ، فطابق الضمير عائدة في العد و الجنس و المدلول .

2- مطابقة ضمير المثنى لمرجعه في التثنية تذكيراً وتأنيثًا:

2-1- المطابقة في التذكير:

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَلقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيم وجَعَلْنَا فِي ذُرِيَّتِهمَا النُبُوءَة والكُتُب﴾ [الحديد،26] طابق الضمير مفسره وعائده في الآية الكريمة حيث عاد الضمير(هما) في قوله تعالى﴿ في ذريتهما﴾ على ﴿ نوحا و ابراهيم﴾ وهما مثنى ، فطابقهما في التثنية والتذكير كما طابق أيضا في المدلول حيث عاد على عاقلين (نوح و ابراهيم) .

أما في غير العاقل ففي قوله تعالى ﴿ مَرَجَ البَحْرَيْنِ يَلْتَقِيان(19) بَينَهُما بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَان (20) ﴾[الرحمن ، 30/29] ، عاد ضمير المثنى (هما) في (بينهما) على (البحرين)، فطابق في التثنية والتذكير، وطابق كذلك في المدلول فعاد على غير العاقل في قوله (البحرين) .

2-2 - المطابقة في التأنيث :

و مثاله قوله تعالى﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً للَّذين كفَرُوا امرَأَت نُوح وَامْرَأَت لُوط كَانَتا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنا صَالِحِين فَخَانَتَاهُما فَلَم يُغْنِيا عَنْهُما مِنَ اللهِ شَيْئًا ﴾[التحريم ، 10]

عاد الضمير (هما) في قوله (عنهما) على زوجتي نوح ولوط عليهما السلام فطابق الضمير مرجعه في التثنية والتأنيث كما طابقه في المدلول حيث عاد على عاقلين (الزوجتين).

أما في عود الضمير على غير العاقل فمثاله قوله تعالى﴿ فِيهِما مِنْ كُلِّ فَاكِهَة زَوْجَان﴾ [الرحمن ، 52] حيث عاد الضمير المثنى المؤنث (هما) على الجنتين المذكورتين سابقًا في السورة الكريمة﴿ وَ لِمَنْ خَافَ مقَامَ رَبِّه جَنَّتَان﴾[الرحمن ، 46] ، فطابق الضمير عائده في التثنية والتأنيث وفي المدلول أيضاً فعاد على (جنتين) وهما غير عاقلتين .

3- مطابقة ضمير الجميع لمرجعه في الجميع تذكيراً وتأنيثا:

3-1- المطابقة في التذكير:

و مثاله قوله تعالى ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءامنُوا إنَّ مِنْ أزْوَاجِكُم وأوْلَادِكُم عدُوًّا لَكُم فاحْذَرُوهُم﴾ و قوله تعالى:﴿ فَوَيْلٌ للمُصَلِّين (4) الَّذِين هُمْ عنْ صَلَاتِهم سَاهُون (5) الَّذينَ هُم يُرَاءُونَ (6) ويَمْنَعُون المَاعُون﴾[الماعون ، 7.6.5.4]

وقوله تعالى ﴿ فَمَهِّل الكَافِرِين أمْهِلْهُم رُوَيْدا (17) ﴾ [الطارق ، 17] .

بالنَّظر إلى الآيات الكريمات نلحظ أن المرجع أو العائد فيهنّ هو من باب الجمع ، حيث عاد الضمير في الآية الأولى (هم) على (الأزواج والأولاد) وهم بلا شك جمع من العاقلين ، فطابق في الجمع والتذكير والمدلول .

أما في سورة الماعون فقد تكرَّر ضمير الجمع المنفصل (هم) مرتين ، وفي كلا المرَّتين كان عوده على (المصلين) السَّاهين في صلاتهم، فطابق مرجعه في الجمع والتذكير وطابقه كذلك في المدلول ، حيث عاد على جمع من العاقلين . والأمر نفسه في آيات سورة الطارق حيث عاد ضمير الجمع في (أمهلهم) على (الكافرين)، فطابق في العد والجنس والمدلول.

3-2 - المطابقة في التأنيث :

و مثاله قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّها النَّبيُّ إذَا طَلَّقْتُم النِّسآء فَطلِّقُوهُنَّ لعِدَّتِهنَّ وأحْصُوا العدَّة و اتَّقُوا الله ربَّكم لا تُخْرِجُوهن من بيُوتِهُنَّ ولا يَخْرُجْنَ إلَّا أنْ ياتِين بِفَاحِشَة مُبينَة﴾ [الطلاق،01] في هذه الآية الكريمة تكرَّر ضمير جمع النساء (هُنَّ) في أربعة مواضع (طلقوهن، عدّتهن، تخرجوهنَّ، بيوتهن)، وفي كل هذه المواضع عاد الضمير على كلمة (النساء) وهي جمع للإناث، فطابق الضمير مرجعه في العدّ والجنس، وطابقه أيضاً في المدلول حيث عاد على(النساء) وهن جمع للعاقلين.

ولغير العاقل في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَوا كَيْفَ خَلَقَ اللهُ سبْعَ سَمَاوَات طِبَاقًا(15) و جَعَل القَمَر فِيهِ نُوراً وَجَعَلَ الشَمْسَ سِراجاً ﴾[نوح ، 15/16] ، عاد الضمير(هن) في الآية الكريمة على (السماوات) فطابق في العد والجنس، وطابق مرجعه في المدلول حيث عاد على (السماوات) وهي جمع لغير العاقل .

يتبين لنا مما أوردناه في مطلب « مطابقة الضمير لمرجعه » أن الأصل في الضمير أن يطابق مرجعه ، فإن خالفه فقد خرج عن الأصل ويحتاج حينئذ إلى دليل أو قرينة لغوية أو معنوية –المقام– لتوضيح وتفسير عدم التطابق ، وتبين كذلك أن مادة المطابقة في معناها اللغوي لا تبتعد كثيرا عما قرره أهل الاصطلاح ، وأن مبناها – المطابقة – يدور على الموافقة والاتفاق ، واللذين هما أساس عملية التطابق.

كذلك فإن مفهوم المطابقة بين الضمير ومرجعه يدور حول ثلاثة محاور أساسية وهي:

– المطابقة في العد و تشمل الإفراد والتثنية والجمع.

– المطابقة في الجنس وتشمل التذكير والتأنيث.

– وأخيراً المطابقة في المدلول وتشمل العاقل وغير العاقل، وباجتماع صور المطابقة الثلاثة يتعين المراد من عملية الإضمار الأمر الذي يعين على إزالة الإبهام عن الضمير، ويكشف غموضه.

الفصل التطبيقي

الفصل التطبيقي:

- تمهيد :

تطرقنا في الفصل الأول وهو الفصل النظري إلى البدائة بمبحث الإحالة وذلك من منطلق أن الإحالة تطلق ويراد بها العود، وأن العود أحد استعمالاتها ويظهر ذلك جليا في أبرز وسائل الإحالة وهي الإحالة الضميرية، ثم تطرقنا إلى مبحث الضمير بصفة عامة، وذلك من حيث زاوية النظر إليه، فعرضنا إلى صوره وأقسامه وبعض استعمالاته، ليكون المبحث الثالث والأخير هو مبحث عود الضمير فذكرنا ضوابطه من حيث العود على المذكور و المقدّر، العود على القريب و البعيد، و على المتقدم و المتأخر انتهاءً بمبدأ المطابقة بين الضمير و عائده، وهي في غالبها ممَّا اتفق عليه علماء النحو
و التَّفسير فقعَّدوا لها و ضبطوا صورها .

بيد أننا في الفصل الثاني – التطبيقي – من هذه المذكرة سنعرض مستعينين بالمنهج الوصفي التحليلي المواضع و الصور التي خالف فيها الضمير مرجعه مما قعَّده النحويون، و تخريج علماء التفسير الذين عنوا ببيان التفصيل حينما يعود الضمير على غير الأصل و يخالف ضوابط المرجع، فيقع الخلاف في تحديد المرجع فتتعدَّد الأقوال و تختلف التفاسير.

ومن هنا تبرز الأهمية البالغة التي تُمثِّلها العلاقة القائمة بين الضمير و مرجعه عند علماء النحو عامّة وعلماء التفسير خاصّة، وما ذاك إلَّا لكثرة ضمائر الغائب على اختلاف صيغها و صورها و مواقعها الإعرابية.

و لا شك أن الاختصار هو أهم مرمًى من مرامي الإضمار، و باب من أبواب الإعجاز في القرآن الكريم يقول السُّيوطي:« ولهذا قام قوله تعالى:﴿ أعدَّ الله لهم مغفرةً و أجرًا عظيمًا﴾ مقام خمسة وعشرين كلمةً لو أتى بها مظهرة.» [1] يشير إلى قوله تعالى في سورة الأحزاب ﴿ إنَّ المسلمين و المسلمات و المؤمنين و المؤمنات﴾ إلى قوله تعالى ﴿ و الحافظين فروجهم و الحافظات أعدَّ الله لهم مغفرة و أجرًا عظيمًا﴾ [الأحزاب، 35] ، فقام ضمير

(1) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، ط 01، 2008م، ص 399.

الجمع الغائب (هم) في (لهم) مقام خمسة وعشرين كلمة، وهذا غرض بلاغي يعجز عنه أهل الفصاحة في صناعتهم للكلام و التفنُّن فيه.

و من المتقرر عند علماء النحو والتفسير أنه لا يُلجأُ إلى الإضمار إلَّا عند أمن اللَّبس وفي ذلك يقول سيبويه « إنما تُضمر اسمًا بعد ما تعلم أن من تُحدِّث قد عَرَفَ مَن تَعْنِي وما تعني وأنك تُرِيدُ شَيئًا يَعْلَمُهُ.»[1]

وفي الغالب يكون العود إلى مرجع محدد، مرجع صريح – أي كلمة واحدة يرجع إليها الضمير– يقول محمد حسنين صبرة:« و أقصد بالمرجع الصريح المرجعَ الواضحَ الذي يهتدي إليه الإنسان متوسط الثقافة، مرجعٌ لا يحتاج إلى إعمال الفكر ولا طول النظر لأنه لا لُبس فيه ولا خفاء.»[2]

و هذا المرجع هو الغالب في أكثر القرآن الكريم، لكن إذا كان عود الضمير على مرجع غير محدد و لا صريح، فهذا الذي يحتاج إلى إعمال الفكر وطول النظر، ويتعين البحث فيه من أهل الاختصاص من النُّحاة والمفسِّرين، وهو محل بحثنا في الفصل التطبيقي. ولأن غالب اعتمادنا في هذا الفصل على تفاسير القرآن الكريم، نشير إلى أن مبحث الضمير ليس مطروقا في غالبها، بل معظمها لا يتطرق إلى الحديث عن مرجع الضمير إلَّا نادراً. لذلك كان اعتمادنا على بعض التفاسير التي أولت مباحث عود الضمير مزيداً من البيان و التوضيح ، و عالجت مسألة مخالفة الضمير لمرجعه، حيث تتعدد الأقوال، فيعتمد المفسِّر على الضوابط التي تحكم عود الضمير، و يبين الراجح المرجوح من الأقوال. و لعل أكثر الكتب التي عنت بهذا المبحث هي كتب المطوّلات كتفسير جامع البيان للطبري و المحرر الوجيز لابن عطية و التفسير الكبير للفخر الرازي و البحر المحيط لابن حيان و الدر المصون للحلبي وأخيرًا تفسير أضواء البيان للشنقيطي و التحرير و التنوير لابن عاشور.

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج 02، ص 06.

(2)محمد حسنين صبرة، مرجع الضمير في القرآن الكريم، ص 16.

المبحث الأول: (ضوابط مرجع الضمير عند المفسرين حال التنازع):

– الضابط الأول: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر:

سبق و أن ذكرنا في المبحث الثالث في الفصل الأول بعضا من ضوابط مرجع الضمير، ومما تطرقنا إليه عود الضمير على المذكور و أن هذا المذكور إمَّا أن يكون لفظاً و إمَّا أن لا يكون لفظا – أي مقدرا – و ضربنا أمثلة من القرآن الكريم على كل نوع منهما، لكن قد تجتمع الصورتان و يتعدد مرجع الضمير بينهما أو يقع الاختلاف بين المفسرين على قولين الأول يعيده إلى المذكور الملفوظ في الآية، بينما يرجعه الأخر إلى المقدّر و هنا تبرز الفائدة الجليلة لتلك القواعد التي تضبط عود الضمير و مرجعه، و عُمدَة الترجيح في هذا الضابط على غيره هو الذكر في سياق الكلام.

« يقول فخر الدين الرازي : في معرض ترجيحه لمرجع الضمير في الآية 126 من سورة البقرة « و الأول أولى الوجوه : أن الضمير إذا وُجِدَ له مذكور متقدم فردُّه إليه أولى من ردِّه إلى ما لم يذكر.» [1]

ومن أمثلة العمل بالضابط عند الترجيح:

–1– قوله تعالى ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُم يَوْمًا يَجْعَلُ الوِلْدَانَ شَيْبًا (17) السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِه كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾[المزمل، 18]، حيث احتمل عود الضمير و مرجعه في قوله تعالى (منفطرٌ به) أمرين

الأول: العود على مذكور ملفوظ في الكلام و هو قوله (يومًا) أي أن السماء منفطر بسبب ذلك اليوم، يقول أبو حيان:« و الضمير في (به) الظاهر أنَّه يعود على (اليوم) والباء للسبب، أي بسبب شدة ذلك اليوم، أو ظرفية أي : فيه .» [2]

الثاني: أن يكون العود على مذكور مقدر في الكلام يقول أبو حيان: و قال مجاهد: يعود – أي الضمير– على الله تعالى أي بأمره وسلطانه. [3]

و على القولين تكون الإحالة قبلية تعود إلى قريب مذكور ملفوظ في الكلام أو مقدر يحتمله المقام، وعليه وقع الاختلاف في العنصر الإشاري المفسر لما اِكْتَنَفَ الضمير من

(1): فخر الدين الرازي، التفسير الكبير و مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية ، ج 4، ص 185.

(2): أبو حيان ، البحر المحيط ، ج8 ، ص 357 .

(3): المصدر نفسه ، ص 357.

غموض و إبهام بين مذكور ملفوظ وهو (يوما) أو مقدر غير مذكور في النص يحتمله المقام و هو (الله تعالى) على أنه الفاعل لفعل الانفطار سبحانه و تعالى .

فيلجأ و الحالة هذه إلى العمل بالضابط الذي حدده السيوطي « أن الضمير إذا وُجد له مذكور متقدم فردُّه إليه أولى من ردِّه إلى ما لم يذكر» وبهذا يترجَّح القول الأول

يقول ابن كثير: و قوله تعالى ﴿ السماء منفطر به ﴾ قال حسن وقتادة: أي بسببهِ و شدتهِ و هولهِ.

و منهم من يعيد الضمير على الله تعالى [يروى عن ابن عباس و مجاهد]، وليس بقويٍّ، لأنَّه لم يَجْرِ لهُ ذكرٌ ههنا.

مثال آخر: اختلف المفسرون في عائد الضمير (هو) في سورة التكوير في قوله تعالى ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ [التكوير، 25]، فقيل يعود على جبريل عليه السلام، وقيل يعود على القرآن. ذهب إلى القول الأول: أبو حيان الأندلسي فقال:«﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾، (إنه) أي إن هذا المقسم عليه، أي إن القرآن (لقول رسول كريم) الجمهور على أنه جبريل عليه السلام... ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ أي الذي يتراءى له إنما هو ملك لاتمثل الذي يتراءى للكُهَّان.[1]

القول الثاني: و ذهب إليه جمهور المفسرين:

يقول الطاهر بن عاشور :« و قد عُلم أن الضمير عائد إلى القرآن لأنه أخبر عن الضمير بالقول الذي هو من جنس الكلام إذ قال ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ فكان المُخْبَر عنه من قبيل الأقوال لا محالة، فلا يُتوهم أن الضمير عائدٌ إلى ما عاد إليه الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَ مَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ . [2]

و معنى كلام الطاهر بن عاشور بأن الأصل في الضمير أن يعود على القرآن لأنه– أي الضمير– وصفٌ للقول، فيكون العائد حينئذ على القرآن الذي هو قول الله و كلامه، و لا يُسمَّى النَّافل و القائل– جبريل– قولاً.

(1)أبو حيان، البحر المحيط ،ج 08 ، ص 426.

(2) محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير و التنوير، الدار التونسية للنشر،1984 ، ج 30 ، ص 163.

ففي هذا المثال احتمل عود الضمير الإحالي (هو) والذي هو ضمير غيبة على أمرٍ مذكورٍ ملفوظٍ في الكلام و هو (القول)، و احتمل أيضا العود على مذكورٍ مقدَّرٍ غير ملفوظ احتمله المقام و الذي هو جبريل عليه السلام ، فوقع الخلاف بين أقوال المفسرين، الأمر الذي أوجب الرجوع إلى ما قعَّده و أصَّله النحاة في ضوابط عود الضمير،و بالعودة إلى الضابط أعلاه و هو القول الذي رجَّحه الطاهر بن عاشور حيث أعمل قاعدة : إعادة الضمير على مذكور ملفوظ في الكلام أولى من إعادته على مذكور مقدَّر.

إلا الذين طهرهم الله تعالى من الذنوب.[1]

القول الثاني: أن يعود الضمير على القرآن الكريم و هو أبعد في الذكر، يقول أبو حيان:

﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُون﴾وصف للقرآن الكريم. [2]

في هذا المثال احتمل عود الضمير الغائب (ه) من قوله تعالى﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُون﴾ إلى موضعين، الأول على (إلى) مذكور ملفوظ قريب و هو قوله تعالى﴿ في كتاب﴾ فيكون الكلام لا يمسُّ الكتاب إلا المطهرون – أي الملائكة – و الكتاب هو الذي عند الله ، و بهذا القول قال جماعة من المفسرين، أما القول الثاني فيعود الضمير على مذكور ملفوظ بعيد و هو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيم﴾. و يكون التفسير حينئذ لا يمسُّ القرآن إلا المتطهرون – أي المتوضئون من المسلمين – و به قال جماعة من المفسرين، فوقع الاختلاف و تعددت الأقوال، فعمد أهل التحقيق من النحاة و المفسرين إلى إعمال الضابط الذي يحكم عود الضمير في مثل هذه المسائل ، فرجحوا القول الأول في أن العائد يكون للكتاب و عليه فتكون الإحالة حينئذ إحالة قبلية إلى عنصر إشاري مفسر قريب يسهم في كشف الإبهام و يزيل الغموض عن العنصر الإحالى (ه) ، فيكون عود الضمير إلى أقرب مذكور يقول الفخر الرازي:

« المسألة السابعة ﴿ لا يمسُّه ﴾ الضمير عائد إلى الكتاب على الصحيح . [3]

---

(1) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف و عصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1994، ج 22، ص 363.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، ج 08 ، ص 213.

(3) الزمخشري، الكشاف، ج 29، ص 194.

المثال الثالث : في سورة العاديات قال تعالى ﴿ وَ العَادِيَاتِ ضبحًا(1) فَالمُورِيَات قَدْحًا(2) فَالمُغِيرَاتِ صُبْحًا(3) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا(4) فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا(5)﴾[العاديات،1...5] في الآيات الكريمات اختلف أهل التفسير في عود الضمير (به) في قوله﴿ فأثرن به نقعا﴾ على قولين:

القول الأول: أن يعود على المكان أي موضع التراب. قال الطبري: ﴿ فأثرن به نقعا﴾ قال عكرمة: أثارت التراب بحوافرها، فعاد الضمير إلى مذكور غير ملفوظ لم يجر له ذكر في الآيات فعلَّل الطبري بأنه لابد للغبار من موضع يثار منه فأرجع الضمير إلى المكان. (1)

و قال الزمخشري : و أثرن الغبار أي هيَّجْنَهُ ، و المعنى أن الخيل أثرن الغبار لشدَّة العدْو في الموضع الذي أغرن فيه . (2)

- **الضابط الثاني: « إعادة الضمير إلى أقرب مذكور أولى، ما لم يرد دليل بخلافه »**

قال الرضي:« و اعلم أنه إذا تقدم ما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا، فالمفسر هو الأقرب لا غير نحو:(جاءني زيد و بكر فضربته)، أي ضربت بكرًا، و يجوز مع القرينة أن يعود للأبعد نحو: جاءني عالم و جاهل فأكرمته.»

وقال السُّيوطي :« قاعدة : الأصل عوده - أي الضمير - على أقرب مذكور.» (3)

و من أمثلة عود الضمير على الأقرب:

قوله تعالى في سورة النجم﴿ وَ لَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى(13) عِنْدَ سدْرَةِ المُنْتَهَى(14)عِنْدَهَا جَنَّةُ المَأْوَى (15) ﴾ اختلف المفسرون في عود الضمير (ها) في (عندها) على قولين:

الأول : العود على المذكور الملفوظ الأقرب (سدرة المنتهى)، قال أبو حيان:(4)

«﴿عندها جنة المأوى﴾، أي: عند السِّدرة »

(1) ينظر الطبري، جامع البيان، ج 24، ص 581.

(2) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج 32، ص 66.

(3) جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، تح شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، دمشق سوريا، ط 01 2008 م، ص 401.

(4) ينظر أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ج 08 ، ص 157 .

قال الطبري: و قوله ﴿عندها جنة المأوى﴾، يقول تعالى ذكره : عند سدرة المنتهى جنة مأوى الشهداء.» [1]

الثاني: أن يعود الضمير على الأبعد (نزلة أخرى)، و ذكر هذا القول أبو حيان احتمالاً فقال: « قيل: و يحتمل عند النزلة.»[2]

و قال الألوسي: ﴿ عندها﴾ ، أي عند السدرة ، و جُوِّزَ أن يكون الضمير للنزلة- لكنه رجح الأول و اعتبر القول الثاني مرجوحًا فقال:« و هو- أي القول الثاني – نازل عن رتبة القول، و السبب العمل بالقاعدة أن الأصل في الضمير أن يعود على أقرب مذكور، و لا يوجد ما يصرفه إلى الأبعد.

المثال الثاني: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (77) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ(78) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُونَ (79) ﴾[الواقعة، 79/78/77] فالضمير في ﴿لا يمسُّه﴾ اختلف أهل التفسير على قولين :

القول الأول: أن يعود الضمير على المذكور الأقرب و هو (كتاب) ، يقول الطبري: قوله: ﴿لا يمسُّه إلا المطهرون﴾ يقول تعالى ذكره: لا يمَسُّ ذلك الكتاب المكنون

القول الثاني : أن يعود الضمير على الزمان، و هو الصُّبح المذكور في الآية الكريمة ﴿ فالمغيرات صبحًا﴾ يقول أبو حيان: و الضمير في (به) عائد في الأول على الصبح أي : هيَّجن في ذلك الوقت غبارًا.[3]

أما ابن عاشور: فذكره قولاً ثانٍ و علل ذلك بكون الباء ظرفية أي أن النَّقع حاصل في الصبح، فقال: « و يجوز كون الباء ظرفية، و الضمير عائد إلى الصباح، أي أثره في ذلك الوقت، و هو وقت إغارتها.» [4]

و مما سبق نلحظ في هذا المثال أن عود الضمير في (به) احتمل الرجوع إلى موضعين و هو الأمر الذي أدى إلى اختلاف أهل التفسير في معنى الآية فذهب جماعة من المفسرين إلى القول الأول بأن الضمير عائد إلى (المكان) و الذي هو موضع الغبار و قد علَّل ذلك

(1) ينظر الطبري، جامع البيان ، ج 22 ، ص 40.

(2) ينظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج 08، ص 157(نفسه).

(3) ينظر أبو حيان، البحر المحيط، ج 08، ص 501.

(4) ينظر ابن عاشور، التحرير و التنوير، ج 30، ص 501.

الطبري بأنه لا بدَّ للغبار من مكان ينقَّع منه، و هو و إن لم يجر له ذكر في الكلام إلا أنه المفهوم الأقرب من الفعل (أثرن)، و لأن التأثير فيه معنى الإظهار.

أما الموضع الثاني الذي عاد إليه الضمير فهو في الآية التي سبقته في قوله تعالى ﴿ فالمغيرات صبحًا﴾ فيكون التقدير فأثرن الغبار صبحًا، و ذهبت إلى هذا القول جماعة من المفسرين و لا شك أن عائد الضمير في هذا القول مصرَّحٌ به ، ثم هو أقرب ملفوظ مذكور و بهذا يكون قد اجتمع فيه ضابطان : الأول أنه مذكور ملفوظ و القول الأول لم يجر له ذكر في الكلام و إنما هو في حكم المقدر و المذكور أولى من المقدر.

الثاني : العود على أقرب مذكور، و أقرب لفظ مذكور هو(صبحًا)، و بهذا يترجح القول الثاني أن عود الضمير على (صبحًا) هو الأظهر، فتكون الإحالة نصية قبلية و يكون لفظ (صبحاً) هو العنصر الإشاري الذي فسَّر إبهام العنصر الإحالي (به) و كشف الغموض عنه، يقول السَّمين الحلبي في المحرر الوجيز : « و الضمير في (به) ظاهرٌ و أنه للصُّبح المذكور.» [1]

– <u>الضابط الثالث</u>: « إذا اجتمع في الضمير مراعاة اللفظ و المعنى بُدِئَ باللفظ ثم بالمعنى»

و لا شك أن لهذا الضابط اتصالا وثيقا لمبدأ المطابقة أو المخالفة بين الضمير و مرجعه و قد افردنا لهذا المبدأ – المطابقة– مساحة في الفصل النظري في آخر مطلب من مطالب المبحث الثالث يقول الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن:« قاعدة : إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بُدئ باللفظ ثم بالمعنى هذا هو الجادّة في القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ ، فعاد الضمير مجموعا[2] يشير الزركشي في هذا المثال إلى الفعل (يقول) و ضميره (هو)، حيث جاء اللفظ على الإفراد مراعاة للفظ (من) و لم يقل (يقولون) بواو الجمع، فراعى الإفراد في (من)، ثم أعاده على معناها – من– بضمير الجمع فقال ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ .

---

(1) أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم،2013 ، ج 05، ص 514.

(2) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ط 01، 1990م، ج 03، ص 440.

و مثاله أيضا: قوله تعالى ﴿ وَ مَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ و يَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَار﴾ فعاد الضمير(ه) في (يدخله) مفردا على لفظ (من) ، ثم أعاد على معنى الجمع فقال ﴿ خالدين فيها﴾ على أن ﴿ خالدين﴾، حال من الضمير ﴿ يدخله ﴾.» [1]

يقول السيوطي: «الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ لما وضع له، فيدل المفرد على المفرد ، والمثنى على الاثنين، والجمع على الجمع. »[2] فالأصل المطابقة و هي توافق الضمير وعائده.

فلو وقع اختلاف بين المفسرين في تفسير عائد بالإفراد أو الجمع كان الأصل- المطابقة- هو المقدم، ما لم يكن مع المخالف دليل مقبول، و معناه أن من قال بالإفراد مثلاً كان هو صاحب الأصل و قد قدم مراعاة اللفظ، فلا يطالب بالدليل على قوله و إنما يطالب بالدليل من خالف الأصل .

و كمثال على هذه المسألة : قوله تعالى في سورة الفجر: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ (6) ارَمَ ذَاتِ العِمَادِ (7) التِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلهَا فِي البِلَادِ (8)﴾ [سورة الفجر،8/7/6]

ففي هذه الآية الكريمة ﴿ التِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلهَا فِي البِلَادِ ﴾ اختلف أهل التفسير في مرجعها على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أنه يعود على القبيلة، و ذهب إلى هذا القول جماعة من المفسرين.

يقول ابن عاشور المراد بـ (عاد) القبيلة التي حدها الأدنى هو عاد بن عوص بن إرم... و هم عادٌ الموصوفة بـ (الأولى) في قوله تعالى ﴿ و أنه أهلك عادًا الأولى﴾ ... و وصفت عادٌ بـ « ذات العماد»[3] فيكون العود عنده على عاد أي القبيلة.

أما ابن كثير قال: « و قوله تعالى﴿ و لم يخلق مثلها في البلاد﴾... و أما قتادة و ابن جرير –الطبري– فأعادا الضمير على القبيلة، أي لم يخلق مثل تلك القبيلة في البلاد، يعنى في زمانهم، وهذا هو القول الصواب.[4]

(1) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2 ، ص 443.

(2) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص

(3) ابن عاشور، التحرير و التنوير، ج 30 ص 318.

(4) أبو الفداء إسماعيل بن عمرو القرشي ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ، دار ابن حزم، ط 1، ج 07 ، ص 559.

القول الثاني: أنه يعود على مدينة معينة بأوصاف عجيبة

قال أبو حيان:« و قرأ الجمهور(لم يُخلق) مبنيًا للمفعول(مثلها)... و الضمير في (مثلها) عائد على المدينة التي هي ذات العماد (في البلاد) أي في بلاد الدنيا.» [1]

القول الثالث: أن الضمير يعود على العماد

يقول ابن كثير:« أعاد ابن زيد الضمير على العماد لارتفاعها، و قال: بنوا عُمدًا بالأحقاف لم يُخلق مثلها في البلاد.» [2]

و علَّق ابن كثير على قول ابن زيد قائلاً:

و قول ابن زيد و من ذهب مذهبه ضعيف، لأنه لو كان المراد ذلك لقال:« التي لم يُعمل مثلها في البلاد على أن لفظه العمل للمخلوق، و إنما قال﴿ لم يخلق﴾ فعادَ فعلُ الخلق على الله تعالى.[3]

أما قول أبي حيان بأنها مدينة عجيبة فيمنعه أن العود على مذكور أولى من العود على مقدر غير مذكور، و يمنعه السياق ، فإن الكلام في سياق الحديث عن قوم عاد.

و إنما كان الغرض من إيراد اختلاف أقوال أئِمَّة التفسير في معنى الآية الكريمة، بيان العمل عند التَّنازع و أنه يجب على المفسِّر الرجوع إلى ما اِتُّفقَ عليه من القواعد التي يتم بها ضبط عود الضمير و تحديد مرجعه.

و يظهر مما سبق أن أئمة التفسير اختلفوا في معنى الآية على ثلاثة أقوال.

هل يعود الضمير على العماد ؟ أو على البلاد ؟ أو على قوم عاد ؟

فذهب جماعة منهم ابن كثير و ابن عاشور إلى أن مرجع الضمير يرجع إلى القبيلة – قبيلة عاد– فتكون الإحالة حينئذ إحالة نصية قبلية و يكون عود العنصر الإحالي في (مثلها) إلى أبعد مذكور و هو قوله (بِعَادٍ)، لا على أقرب مذكور (عماد)، و العلة في صرفه إلى أبعد مذكور هو إعمال مبدأ المطابقة بين الضمير و مرجعه، إذ أن الضمير في (مثلها) على صيغة التأنيث و لفظ (عماد) و مفرده (عمود) على صيغة التذكير، فتكون

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ج 08، ص 464.
(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ، ج 07، ص 559 ، بتصرف يسير.
(3) المصدر نفسه، ص 559.

المطابقة أن يعود إلى لفظ مؤنث (عاد) بمعنى القبيلة ، و هو الأصل، و هو مقدَّم – أي الأصل– ههنا من جهتين :

الأولى: صرف الضمير في عوده على الأبعد لقرنية لغوية و هي العمل بمبدأ المطابقة

الثانية: « إذا اجتمع في الضمير مراعاة اللفظ و مراعاة المعنى، بُدئَ باللفظ ثُمَّ بالمعنى» و لا شك أن العمل بمبدأ المطابقة بين الضمير و مرجعه راجع إلى اللفظ ، وهذا هو الأصل، و لا يُعْدَلُ إلى تقديم المعنى إلَّا إذا كان للمخالف دليل مقبول يصرفُه حال التنازع .

الضابط الرابع:« مرجع الضمير الذي يدُّل القرآن على استعماله مقدَّمٌ على غيره.»

و معنى يدُّل القرآن على استعماله، أن المفسرين إذا اختلفوا في عائد الضمير و تنازعوا في مرجعه، كان من ضمن المرجِّحات التي يعمد إليها المفسرون إعمال هذا الضابط و ذلك بالبحث في القرآن الكريم عن استعمال في آية أخرى يوافق المسألة المتنازع عليها. فيكون الاستدلال باستعمال القرآن لنفس الضمير و نفس المرجع في موضع آخر بنفس المعنى دليلاً قاطعاً على صحة ما ذهب إليه المستَدِلُّ، و ذلك لأن تفسير القرآن بالقرآن مقدم أولا. و العكس صحيح في هذا النوع من الاستدلال، أي أنه إذا وردت أقوال في مرجع ضميرِ آيةٍ في موضع آخر، و اختار المفسر قولاً مخالفاً لها، فإن قوله يضعف، و تُرجَّح بقية الأقوال التي وافقت المواضع الأخرى من القرآن الكريم. و يكثر العمل بهذا الضابط عند النحاة و المفسرين حال التنازع .

و من أمثلة هذا الضابط :

قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿ مَرَجَ البَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَان(19) بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَان(20) فَبِأيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُما تُكذِّبَان(21) يُخرَجُ مِنْهُمَا اللُّؤلُؤ وَ المَرْجَان (22) ﴾

اختلف أهل التفسير في مرجع الضمير (منهما) هل هو على الحقيقة و المطابقة فيكون المراد المثنى أي (بحرين) اثنين، أم هو بحر واحد فيكون من باب إطلاق المثنى و المراد الواحد، فاختلفوا على قولين :

القول الأول: أن المراد بحر واحد و حكى ابن حيان أنه قول الجمهور:«﴿ يُخرجُ منهما اللُّؤلُؤ و المرجان ﴾ قال جمهور المتأولين: إنما يخرجُ ذلك من الأُجاج في المواضع التي تقع

فيها الأنهار و المياه العذبة ... و قال أبو عبيدة ما معناه: إن خروج هذه الأشياء إنما هي من المالح ، لكنه قال ﴿ منهما﴾ تجوُّزاً .» [1]

و يقول الزمخشري:« فإن قلت: لمَ قال منهما، و إنما يخرجان من الملح ؟ قلت: لمَّا التقيا و صارا كالشيء الواحد جاز أن يقال: يخرجان منهما، كما يقال يخرجان من البحر و لا يخرجان من جميع البحر و لكن من بعضه.» [2]

القول الثاني: أن المراد بحرين على الحقيقة أي مثنى، و منه فالضمير﴿ منهما﴾ يعود على بحرين اثنين، و ذهب إلى هذا القول فريق من المفسرين.

يقول أبو حيان:« فخروج هذه الأشياء إنما هي منهما... و قيل هما بحران يخرج من أحدهما اللؤلؤ، و من الآخر المرجان.»[3]

قال الفخر الرازي: المسألة الثانية : اللؤلؤ لا يخرج إلَّا من المالح فكيف قال منهما ؟

نقول الجواب عنه من وجهين، أحدهما: أن ظاهر كلام الله تعالى أولى بالاعتبار من كلام بعض الناس الذي لا يوثق بقوله... ثانيهما أن الصَّدف لا يتولَّد إلا من ماء المطر.»[4]

أما الشنقيطي فقد أعمل القاعدة و رجح القول الثاني فقال:

« و اعلم أن جماعة من أهل العلم قالوا: إن المراد بقوله في هذه الآية ﴿ يخرج منهما﴾ أي من مجموعهما الصادق بالبحر المالح ، و أن الآية من الطلاق المجموع و إرادة بعضه و أن اللؤلؤ و المرجان لا يخرجان إلا من البحر المالح وحده دون العذب.

و هذا القول الذي قالوه في هذه الآية الكريمة مع كثرتهم و جلالتهم لا شك في بطلانه، لأن الله صرَّح بنقيضه في سورة فاطر، ولا شك أن كل ما ناقض القرآن فهو باطل و ذلك في قوله﴿ وَ مَا يَسْتَوِى البَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَ هَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَ مِنْ كُلٍّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَ تَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبسُونَها﴾ فالتنوين في قوله (من كلٍّ) تنوين عوض، أي على

(1) أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح:عبد السلام عبد الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1 ، 2001، ج 05، ص 228 .

(2) الزمخشري ، الكشاف ، ص 1071 .

(3) أبو حيان، البحر المحيط، ج 08، ص 190.

(4) الفخر الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج 29 ، ص 102.

كل واحدٍ من العذب و المالح تأكلون لحما طرياً و تستخرجون حلية تلبسونها، و هي اللُّؤلؤ و المرجان، و هذا مما لا نزاع فيه.»[1]

و لا شك بعد استظهار الأقوال أن القول الثاني هو الصواب و الذي رجحه الفخر الرازي بقوله أن ظاهر كلام الله تعالى أولى بالاعتبار من كلام بعض الناس، أي أن الكلام على ظاهره فيكون الضَّمير في (منهما) للمطابقة بينه و بين مرجعه (البحرين) و لا يصرف عن ذلك إلا بدليل مقبول الثاني: و هو إعمال الضابط « ما دلَّ القرآن على استعماله مقدم على غيره ، و هو الذي رجح به الأمين الشنقيطي القول الثاني باعتماد الاستدلال

بالآية الأخرى و هو وجهٌ قويٌّ و نصٌّ صريحٌ في التفريق بين البحرين و أنهما ليسا بحراً واحداً بدليل (و من كل) أي من كل بحرٍ.

و قد استدلَّ الشنقيطي باستعمال القرآن الكريم لآية أخرى في موضع آخر توافق المسألة المتنازع عليها، و تدعم القول الثاني في التصريح باستخراج اللؤلؤ و المرجان منهما جميعا فيكون القول بالقصر على المالح مناقض للآية الصريحة، و يكون الاستدلال من باب تفسير القرآن بالقرآن و هو من أقوى الأدلة و المقدَّم فيها.

(3) محمد الأمين الشنقيطي ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار علم الفؤاد ، ج 07 ، ص 799.

المبحث الثاني: « دور السّياق كمرجِّح في تقدير مرجع الضمير »

– تمهيد :

السياق عامل أساس وركن ركين في عملية بناء النصوص وتماسكها، حيث يعتبر فهمه أمرا ضروريا لإعادة بناء النص بشكل صحيح، الأمر الذي يساعد المتلقي على تحديد المعاني الدقيقة للكلمات والعبارات، حيث يقوم المتلقي بعملية الربط بين أجزاء النص على ضوء العلاقات القائمة بينها وبالتالي الوصول إلى المعنى المراد والفهم الصحيح، وتجنب الخطأ في التفسير، حيث يستدعي الأمر البحث في النصوص عن العلاقات بين العناصر اللغوية النصية والأخرى الغير نصية – المقامية – والتي تعتبر قرائن يعتمد عليها المتلقي في فهم وتأويل النصوص والوصول إلى المعنى الصحيح الذي ضمَّنَه المتكلم أو صاحب النص أثناء الكلام. و لا شك أن الدراسات العربية القديمة قد أوْلت «السياق» أهمية كبيرة و ما ذاك إلاَّ لأهميته البالغة في تفسير الكلام وكشف الغموض و رفع اللبس فسمَّوه (الحال) و(الموقف) و(المقام) فقالوا « لكل مقام مقال»، و قالوا في بلاغة الكلام « مطابقة الكلام لمقتضى الحال» الأمر الذي يدُّل على أن نظرية السياق كانت متأصلة عندهم إقراراً منهم ببالغ الأهمية وقوة العلاقة بين المقام والمقال.

أما عن دوره في تحديد مرجع الضمير بصفة عامة، وفي القرآن بصفة خاصة فله بالغ الأهمية، بل إنَّ الحاجة ماسَّة إلى السياق في تفسير كلام الله سبحانه وتعالى، فالسياق أصل من أصول علم التفسير، والعمل به و إعماله في التفسير والترجيح بين الأقوال من أبرز ما يستند إليه علماء النحو والتفسير، لذا فإن إهماله قد يضع المفسِّر في حيرة بل قد تزل قدمه فيخطئ الخطأ البيِّن، لذلك كان من ضمن الضوابط و الأصول التي تحكم عود الضمير إلى مرجعه عند المفسرين « دور السياق» فكان عنوان هذا المبحث « دور السِّياق كمرجِّح في تقدير مرجع الضمير».

- المطلب الأول: « السياق معين كبير على تعيين عائد الضمير».

وذلك أن الضمير تحكمه ضوابط متفق عليها مثل عوده إلى مرجع صريح وعوده إلى أقرب مذكور، لكن في بعض المواضع من كتاب الله يتعدد الضمير في الآية الواحدة ويكون لكل ضمير مرجعه الخاص به، إذ لو أعيدت الضمائر بإعمال الضوابط ، كالعود على أقرب مذكور لحصل اللَّبس وتغيَّر المعنى، لذلك كان لابدَّ من إعمال ضابط السياق والذي يعتبر في مثل هذه الحالات أكبر معين على تعيين و تحديد عوائد الضمائر الصحيحة، وبذلك يصحُّ المعنى ويُؤمن اللَّبس.

يقول ابن عاشور في معرض حديثه عن عود الضمير:« و قرينة المقام تُرَجِّعُ الضمائر إلى مراجعها المختلفة» [1]

ومن أظهر و أبرز الأمثلة في تعدد مرجع الضمير قوله تعالى في بداية سورة (الإسراء) : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرى بِعبْدِه لَيْلًا مِن المَسْجِد الحرَام إِلَى المَسْجِد الأقْصَى الَّذِي بَارَكنا حَوْلَه لِنُرِيهُ منْ ءايَاتِنا إِنَّه هُو السَّميعُ العَلِيم ﴾ [الإسراء، 01]

فقد تضمنت الآية الكريمة أربعة ضمائر مبنية على هاء الغائب، فيتبادر للذهن للوهلة الأولى أنها ترجع إلى عائد واحد، ولكن سرعان ما يقع اللبس بين الضمير و بين عائد و مفسره، إذ أن الكلمات التي يرجع إليها الضمير لا تحمل نفس الدلالة بل هي متباينة، الأمر الذي يجعل من السِّياق المُحكِّم الأول في تعيين مرجع الضمير، وبالتالي رفع اللبس والإبهام في تعدد الضمائر في الآية الكريمة.

أما الضمير الأول: (الهاء) من قوله ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ﴾، فهي فاتحة الكلام فلا يكون عود الضمير فيها إلا إلى سابق قريب الذكر وهو الضمير (هو) المستتر في الفعل (أسرى)، فتكون الإحالة حينئذ قبلية والمفسر مذكور مقدر أثناء الكلام وهو الله تعالى باعتباره سبحانه هو من أسرى بعبده محمد صلى الله عليه وسلم. قال أبو حيان: « وقوله (بعبده) هو محمد صلى الله عليه وسلم.»[2]

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج 30 ص 449.

(2) أبو حيان، البحر المحيط ، ج 06، ص 06.

الضمير الثاني: في قوله ﴿ باركنا حوله ﴾ عاد على مذكورين هما المسجد الحرام و المسجد الأقصى و كلاهما بلا شك موضع مبارك، فهل يعود الضمير على الأقرب أم عليهما جميعا ؟

يقول الطاهر بن عاشور ﴿ الذي باركنا حوله﴾ صفة للمسجد الأقصى ... والمقصود إفادة أنه مبارك حوله... و قد وصف المسجد الحرام بمثل هذا في قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْت وُضِع لِلنَّاس لَلَّذِي بِبَكَة مُبَارَكًا وَهدًى للعَالَمين ﴾[آل عمران، 95] و وجه الاقتصار على وصف المسجد الأقصى في هذه الآية بذكر هذا التبريك، أن شهرة المسجد الحرام بالبركة وبكونه مقام إبراهيم معلوم للعرب، أما المسجد الأقصى فقد تناسى الناس ذلك كله.

و « حَوْلَ»، يدل على مكان قريب من مكان اسم ما أضيف (حَولَ) له.

ولا شك أن من تأمل تخريجات الشيخ ابن عاشور في هذه الآية الكريمة يجده قد اعتمد في تعيينه لمرجع الضمير على السياق بنوعيه، المقامي الخارجي: وهو ما سبق في علم المخاطب العربي بصفة عامة والعربي من أهل مكة خاصة باستغناء شهرة بركة المسجد الحرام عن إعادته والإشارة إليه في هذا الموضع.

أما السياق الثاني فهو النصي اللغوي والذي أفادته دلالة كلمة (حول) على المكانية القريبة إلى ما أضيفت إليه، و بهذين القيدين اللذين بُنِيا على ما أفاده السياق رجَّح ابن عاشور مرجع الضمير في (حوله) على المسجد الأقصى.

الضمير الثالث: في قوله ﴿ لنريه من ءاياتنا ﴾

عائد على النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عطية : ﴿ لنريه من ءاياتنا ﴾ يريد لنُري محمداً بعينه ءاياتنا في السماوات فعاد الضمير على مذكور مقدر يفهم من السياق. فالنبي صلى الله عليه و سلم لم يتم ذكره باسمه في الآية الكريمة، وإنما دل المقام وهو مقام الحديث عن رحلتي الإسراء والمعراج، على أن المقصود هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ما تواترت به الأحاديث الصحاح أنه أسري به إلى المسجد الأقصى.

الضمير الرابع: ﴿ إنه هو السميع البصير﴾، ففي هذا الموضع اختلف المفسرون في مرجع الضمير على قولين:

القول الأول: وهو الظاهر المتبادر، وهو قول جمهور المفسرين، حيث أعادوا الضمير (إنه) إلى الله تعالى، على اعتبار أنه من باب الوعيد للكفار على تكذيبهم للنبي صلى الله عليه و سلم، يقول ابن عطية: وقوله ﴿ إنه هو السميع البصير﴾ وعيد من الله تعالى للكفار على تكذيبهم محمدا في أمر الإسراء، فهي إشارة لطيفة بليغة إلى ذلك، أي هو (السميع) لما تقولون (البصير) بأفعالكم.[1]

وقال ابن كثير : وقوله ﴿ إنه هو السميع البصير﴾ أي (السميع) لأقوال عباده، مؤمنهم و كافرهم، مصدقهم ومكذبهم، (البصير) بهم ، فيعطي كلا منهم ما يستحقه في الدنيا و الآخرة. [2]

ويقول الطبري: وقوله ﴿ إنه هو السميع البصير﴾ يقول تعالى ذكره : إن الذي أسرى بعبده هو السميع لما يقول هؤلاء المشركون من أهل مكة ... البصير بما يعملون من الأعمال، لا يخفى عليه شيء من ذلك، ولا يعزب عن علمه شيء منهم، بل هو محيط بجميعه علما و محصيه عدداً، وهو لهم بالمرصاد ليجزي جميعهم بما هم أهله.[3]

وهكذا فإن عامة أهل التفسير يرجعون الضمير في (إنه) إلى الله تعالى، إذ السمع والبصر صفتان له سبحانه، و سياق ذكرهما في الآية على سبيل التهديد و الوعيد للكفار المكذبين لنبيه صلى الله عليه وسلم.

القول الثاني: أن الضمير في ﴿ إنه هو السميع البصير﴾ يعود على النبي صلى الله عليه وسلم يقول ابن عاشور: فيتبادر عود ذلك الضمير إلى غير ما عاد إليه ضمير (نريهُ) لأن الشأن تناسق الضمائر، ولأن العود إلى الالتفات بالقرب ليس من الأحسن- يشير بذلك إلى القول الأول بتعدد مرجع الضمائر- فقوله : «إنه هو السميع البصير» الأظهر أن الضميرين عائدان إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقاله بعض المفسرين ولكن جمهور المفسرين على أنه عائد إلى الله تعالى.» [4]

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 03، ص 436.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 05، ص 06.

(3) الطبري، جامع البيان، ج 14، ص 448.

(4) ابن عاشور، التحرير و التنوير، ج 15، ص 22.

ثم يميل إلى القول الثاني ويعلله فيقول:

«والتعليل على اعتبار مرجع النبي صلى الله عليه وسلم أوقع، إذ لا حاجة إلى تعليل اسناد فعل الله تعالى لأنه حق معلوم، وإنما المحتاج إلى التعليل هو إعطاء تلك الإرادة العجيبة لمن في شك من المشركين في حصولها له، ومن يحسبون أنه لا يطيقها مثله، على أن الجملة مشتملة على صيغة قَصْرٍ بتعريف المسْنَدِ باللَّام، و بضمير الفصل قصْرًا مؤكدًا و هو قصْر الموصوف على صفة قصرًا إضافيا للقلب، أي هو المدرك لما سمعه و أبصره لا الكاذب ولا المتوهم كما زعم المشركون، وهذا القصر يؤكد عود الضمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه المناسب للرد.[1]

ولا شك أن ابن عاشور إنما اعتمد السياق كمرجح في عَوْدْ الضمير على النبي صلى الله عليه وسلم فاعتمد على السياق الخارجي المقامي، وهو ما استقر في الذهن من كون المشركين لا ينازعون في إضافة السمع والبصر لله تعالى، وإنما وقع التكذيب في إخبار النبي لهم بما سمع ورأى فيقول في ذلك: « ولا ينازع المشركون في أن الله سميع بصير، إلا على تأويل ذلك بأنه المُسْمِعُ والمُبْصِر لرسوله الذي كذبتموه ، فيؤول إلى تنزيه الرسول عن الكذب.

أما السياق اللغوي الداخلي فمن جهتين :

الأولى: أن الجملة مشتملة على قصر الموصوف على الصفة قصراً إضافيا .

الثانية: أن الصفتين (السمع والبصر) على تقدير كونهما للنبي صلى الله عليه وسلم هما على أصل اشتقاقهما للمبالغة في القوة – أي قوة سمعه وبصره – وقبولهما لتلقى تلك المشاهدات المدهشة، على حد قوله تعالى ﴿ ما زاغ البصر وما طغى﴾ وقوله ﴿ فتمارونه على ما يرى﴾[2] .

وهكذا فقد أحسن ابن عاشور استعمال هذا الضابط ، وأحسن توجيهه لنصرة ما ذهب إليه فنّوع بين نوعي السياق، المقامي واللغوي، على أن السياق سياق إثباتٌ وردٌّ على ما زعمه المشركون من استحالة ذلك فوافق أن يكون السمع والبصر صفتان للنبي محمد صلى الله عليه وسلم في هذا المقام.

---

(1) ابن عاشور، التحرير و التنوير، ج 15، ص 23 .

(2) المصدر نفسه، ص 23.

المطلب الثاني: « دور السياق المقامي في توضيح السياق الداخلي .»

ومثاله: قوله تعالى﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُود فَلَا يَسْتَطِيعُون(42) خَاشِعَةٌ أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُون﴾[القلم، 43/42]

ففي هذه الآية الكريمة عادت ضمائر الغيبة كلها على المشركين، و هو عود على مذكور ملفوظ في سياق الكلام، فالسياق يدعم ذلك، وما بعده عائد إليهم، والسورة مكية فالحاصل مما سبق أن المعنيين في الآية بعدم استطاعة السجود يوم القيامة هم أهل الشرك بدليل قوله ﴿ أم لهم شركاء فليأتوا بشركائهم إن كانوا صادقين﴾ و قوله ﴿ أفنجعل المسلمين كالمجرمين﴾ أي الكفار في مقابل المسلمين، أما ما بعده فقوله ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِم لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُون﴾ فدل السياق على أن المخاطبين في الآيات هم الكفار من مشركي أهل مكة وخاصة أن السورة نزلت فيهم . يقول أبو حيان: لما نزلت هذه الآية قالت قريش إن كان ثَمَّ جنَّة فلنا فيها أكثر الحظ فنزلت ﴿ أفنجعل المسلمين كالمجرمين﴾ وهكذا يستمر السياق في الرد على الكفار والمقصود بهم كفار قريش.[1]

وهذا هو القول الأول في تفسير هذه الآية، يدعمه السياق من سباقٍ و لِحاقٍ وسبب نزولٍ و أن المعنيين بعدم المقدرة على السجود هم المشركون.

بيد أن جمهور المفسرين يرون أن الضمائر في الآية تعود على مذكور مقدر غير ملفوظ، دل عليه السياق الخارجي بالدرجة الأولى ثم السياق الداخلي، على أن السياق الخارجي عمل على توضيح وتفسير السياق الداخلي، ونقصد بالسياق الخارجي في تفسير الآيات ما ثبت من حديث الشفاعة و الأمر بالسجود يوم القيامة، فأسهمت السُنَّة الصحيحة في دعم القول الثاني و ترجيحه.

يقول ابن عاشور: وجملة(و يُدْعَوْنَ) ليس الضمير فيها عائدا إلى المشركين مثل ضمير (إنَّا بلوناهم) إذ لا يُسَاعِدُ قوله ﴿ وقد كانوا يُدعون إلى السجود﴾ فإن المشركين لم يكونوا في الدنيا يدعون إلى السجود، فالوجه أن يكون عائدا إلى غير مذكور، أي و يُدعى مدْعُوُّون، فيكون تعريضا بالمنافقين بأنهم يحشرون مع المسلمين ويُمتحن الناس بدعائهم إلى

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ج 08، ص 308 .

السجود، ليتميز المؤمنون الخُلَّص عن غيرهم تميُّز تشريف فلا يستطيع المنافقون السجود فَيَفْتَضِحُ كفرهم.»[1]

وقد يحتج من قال بالقول الأول أن المراد بالسجود، ليس السجود لذاته ، و إنما هو من باب إطلاق الخاص وإرادة العام، و ذلك كون الصلاة هي الفاصلة بين الشرك و الإيمان كما صح في الحديث، فتكون الدعوة للسجود دعوة للإسلام، دعوة للسجود لله وحده وترك السجود للأصنام قال تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَان قَالُوا وَ مَا الرَّحمَان أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرنَا وَ زَادَهُم نُفُوراً﴾[الفرقان، 60] و للإجابة عن هذا الإشكال كان لابد من سياق آخر يدعم القول ويفسره.

فيبرز دور السياق المقامي الخارجي المتمثل في ما صح عند مسلمٍ من حديث الشفاعة المشهور وفيه الدعوة إلى السجود لله يوم القيامة، فيكون الحديث مفسِّرًا للآية الكريمة موضحًا لها، وهذا كثيرٌ في القرآن أن تأتي السنة مفسِّرة للقرآن الكريم.

يقول ابن عاشور: وفي صحيح مسلم من حديث الرؤية و حديث الشفاعة عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه و سلم قال « فَيُكْشَفُ عن ساق فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود و لا يبقى من كان يسجد رياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة كلما أراد أن يسجد خرَّ على قفاه » الحديث، فيصلح ذلك تفسيرا لهذه الآية [2]

(2) ابن عاشور، التحرير و التنوير، ج 29، ص 98 .

(1) المصدر نفسه ، ص 98.

المطلب الثالث: « توحيد مرجع الضمائر في سياق واحد أولى من تفريقها.»

حيث يؤدي السياق دورا هاما في حل إشكال تعدد مرجع الضمائر فيكون توحيدها ضمن سياق واحد و مرجع واحد أولى من تفريقها .

يقول الزركشي في البرهان :« الثامن : إذا اجتمعت الضمائر، فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف.» [1]

و المعنى أنه إذا جاءت ضمائر متعددة في سياق واحد و احتملت في مرجعها أقوالاً مختلفة، وأمكن توحيد مرجعها وإعادتها إلى شيء واحد فهو أولى وأحسن وذلك لانسجام النظم واتساق السياق، لكن إن لم يحتمل عودها إلى مرجع واحد ولو كانت في سياق واحد، فلا تدخل تحت هذا الضابط ، و مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَ لَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُم أَحَدًا﴾ [الكهف ، 22] ، فإن المفسرين متفقون على التفريق بين مرجع الضمائر فالأول (فيهم) يعود لأصحاب الكهف، والثاني (منهم) يعود الأهل الكتاب، ولم يقل أحد منهم بتوحيد المرجع .

و قد اعتمد المفسرون هذه القاعدة و عملوا بهذا الضابط في الترجيح بين الأقوال حيث أمكن ذلك نذكر منهم :

ابن عطية في معرض تضعيفه لأحد الأقوال في التفاسير المخالفة لهذه القاعدة حيث قال: وهذا غير قوي لأنه يفرِّق الضمائر ويشغّبُ المعنى.»[2]

و ابن عاشور في معرض تفسيره لسورة العاديات، في قوله﴿ إن الإنسان لربِّه لكنود﴾... ﴿و إنه على ذلك لشهيد﴾، أن الضمير عائد على الإنسان على حسب الظاهر الذي يقتضيه اتساق الضمائر واتحاد المتحدث عنه، وهو قول الجمهور.»[3]

أما السمين الحلبي في الدر المصون في قوله تعالى في سورة النحل﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ... ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ به يشركون﴾، يجوز أن يعود الضمير على الشيطان، وهو الظاهر لتتحد الضمائر والمعنى والذين هم مشركون به .»[4]

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ج 4 ، ص 33.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 06، ص 58.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 30، ص504.
(4) السمن الحلبي ، الدر المصون ، ج 7 ، ص 286 .

ومن أمثلة هذه القاعدة :

قوله تعالى﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاها لِلنَّاظِرِين﴾ [الحجر ، 16]

يقول أبو حيان: والظاهر أن الضمير في (وزيناها) عائد على (البروج)، لأنها المحدَّث عنها و الأقرب في اللفظ ، وقيل على (السماء)، وهو قول الجمهور، و خصَّ بالناظرين لأنها من المحسوسات التي لا تدرك إلا بنظر العين، ويجوز أن يكون من نظر القلب لما فيها من الزِّينة المعنوية وهو ما فيها من حسن الحكم وبدائع الصنع و غرائب القدرة ، لذلك قال الجمهور: إن الضمير في (وزيناها) عائد على السماء حتى لا تختلف الضمائر.»[1]

ففي الآية الكريمة احتمل عود الضمير على موضعين: الأول وهو الأقرب لفظا و هو المُحَدَّثُ عنْه والثاني الأبعد و تدعمه قاعدة توحيد الضمائر في سياق واحد، وقد استقر رأي غالب المفسرين على إعمال مبدأ التناسق و الإنسجام و بالتالي توحيد مرجع وعود الضمائر في سياق واحد حتى لا تختلف مراجع الضمائر ويتشتت المعنى على القارئ. و من هنا فقد كان الاعتماد في الترجيح على مفهوم السياق و الذي يعني العمل بمبدأ التناسق و الانسجام و التتابع.

ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ (6) وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ(7) وَ إِنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَدِيدٌ(8)﴾[العاديات ،8/7/6]

ففي الآيات الكريمات تكرر الضمير (ها) الغائب في ثلاثة مواضع (لربه) و (إنه) الأولى و(إنه) الثانية.

أما الضمير الأول: (لربه) فهو عائد على مذكور ملفوظ قريب مفسر وهو لفظ (الإنسان) وكذلك القول في الضمير (إنه) الثاني، فإنه عائد على الإنسان فما قبله وما بعده يحيل على ذلك .

لكن الضمير الأوسط في قوله تعالى﴿ وإنه على ذلك لشهيد﴾ كان محل خلاف بين المفسرين على قولين، فذهب بعض المفسرين أنه عائد على (رب الإنسان) أي أن الله شاهد على جحود الإنسان و حبه للمال ، بينما ذهب آخرون إلى أنه عائد على الانسان نفسه، أي شهوده على نفسه بذلك ، ومرجع الخلاف أن وصف (الشهادة) يصلح وصفا لله ويصلح أيضاً وصفا للإنسان، ومن هنا وقع الخلاف في عود الضمير.

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ج 05 ، ص 137.

يقول الطبري: وقوله ﴿ وإنه على ذلك لشهيد﴾ يقول تعالى ذكره : وإن الله على كُنُودِه رَبَّهُ (لشهيد)، يعني: شاهد ، و بنحو الذي قلنا قال أهل التأويل.» [1]

وقال ابن كثير: وقوله ﴿ وإنه على ذلك لشهيد﴾ قال قتادة وسفيان الثوري: وإن الله على ذلك لشهيد. [2] ونقل أبو حيان عن التبريزي قوله: هو عائد على الله تعالى، وربه شاهد عليه وهو الأصح لأن الضمير يجب عوده إلى أقرب المذكورين، ويكون ذلك كالوعيد والزجر عن المعاصي.»[3]

أما القول الثاني وهو محل الشاهد في تحقيق هذه القاعدة فيرى أن الضمير في قوله تعالى ﴿ وإنه على ذلك لشهيد﴾ يعود على نفس الإنسان المذكور في السياق، وبهذا قال مجموعة من المفسرين .

فذكره ابن كثير احتمالا فقال:« ويُحتمل أن يعود الضمير على الإنسان، قاله محمد بن كعب القرظي، فيكون تقديره، وإن الانسان على كونه كنوداً لشهيد ، أي بلسان حاله.»[4]

أما أبو حيان فقد فصَّل في ترجيح القول الثاني، ورد على استدلالات التبريزي وإعماله لقاعدة العود على الأقرب فقال:

ولا يترجح بالقرب – أي القول بالعود على أقرب مذكور– إلا إذا تساويا من حيث المعنى، والإنسان هذا هو المحدِّث عنه والمُسْنَدُ إليه الكُنُودُ ، وأيضاً فتناسق الضمائر لِوَاحِدٍ مع صحة المعنى أولى من جعلهما لمختلفين، ولا سيما إذا توسط الضمير بين ضميرين عائدين لواحد »[5]

ووافقه ابن عاشور على هذا القول ورجحه فقال: « و ضمير ﴿ وإنه على ذلك لشهيد﴾ عائد على الإنسان حسب الظاهر الذي يقتضيه اتساق الضمائر، واتحاد المتحدث عنه وهو قول الجمهور.»[6]

---

(1) الطبري ، جامع البيان ، ج 24 ، ص 587.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ، ج 7، ص 635 .

(3) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 08، ص 502.

(4) ابن كثير، المصدر نفسه، ص 635.

(5) ابو حيان، المصدر نفسه ، ص 502.

(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 30، ص 504.

المبحث الثالث:« أثر عود الضمير في تفسير آيات الأحكام.»

لا شك أن هناك ارتباط وثيق بين علوم العربية و علوم الشريعة، ذلك أن العالِم في أي فنٍّ لابدَّ له من الإلمام بعلوم العربية من صرف و نحو و بلاغة، لذا فقد أولى العلماء من مفسرين وفقهاء العناية الكبيرة لعلوم اللغة العربية، و منها مبحث عود الضمير الذي له الأثر الكبير في أحكام الفقه المستنبطة من كتاب الله تعالى باعتباره المصدر الأول للتشريع فكان الاختلاف في تعيين عود الضمير سببا في الاختلاف في المسائل الفقهية تبعا لذلك .

و في هذا المبحث « أثر عود الضمير في تفسير آيات الأحكام» نعرض لبعض المسائل الفقهية التي كان الاختلاف فيها تبعا للاختلاف في تعيين عود الضمير، حيث يعتبر فهم مرجع الضمير أكبر معين لتعيين المعنى المراد و بالتالي فهم الحكم الشرعي و استنباطه من الآيات و الترجيح بين الأقوال، على أن آيات الأحكام هي مجموعة من الآيات القرآنية التي تبيِّن حكماً فقهيا، هذا الحكم الفقهي يكون عود الضمير في أحيان كثيرة هو مدار الاستنباط فيه، و الاختلاف في تعيين عود الضمير سببا في الاختلاف و من ثَمَّ الترجيح لدى الفقهاء.

المطلب الأول: « أثر عود الضمير في آيات العبادات .»

(1)* حكم مسِّ المصحف الشريف:

و هي مسألة مشهورة بين الفقهاء، اختلفوا في عود الضمير فيها في قوله تعالى﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُون﴾ هل يعود الضمير في (يمسه) على الكتاب أم على القرآن ؟

ذلك أن الضمير في قوله تعالى ﴿ يمسُّه﴾ قد تقدمه اسمان (الكتاب) و هو أقرب مذكور و﴿القرآن الكريم﴾ قبل ذلك في سياق الآيات. و أصل المسألة و صورتها أن الفقهاء اختلفوا فيمن انتقض وضوءه سواء كان أكبر أم أصغر، و أراد أن يقرأ من كتاب الله تعالى هل يجوز له مسُّه أم لا بدَّ له من الوضوء.

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا بُد له من الوضوء ، و أعادوا الضمير على أبعد مذكور و هو(القرآن الكريم)، ثم إنهم فسَّروا تبعا لذلك (المطهرون) بأنهم المتوضئون من المسلمين أي الذين تطهَّروا من الحدث أكبره و أصغره.

بينما ذهب فريق من الفقهاء إلى أن الضمير لا بدَّ له من العود إلى أقرب مذكور، إذ هو الأصل و فيه إعمال للقاعدة « عود الضمير على أقرب مذكور»، و لا يجوز أن يتعداه إلا بقرينة لغوية أو معنوية – مقامية – و بالتالي فإن الضمير يرجع عندهم إلى الكتاب المكنون، و المفسرون مجمعون على أنه اللوح المحفوظ الذي في السماء، و بالتالي ينصرف لفظ (المطهرون) إلى الملائكة الكرام، فيكون الحكم الفقهي حينئذ أنه يجوز مسّ المصحف لغير المتوضِّئ و كما أسلفنا في التمهيد في هذا المبحث بأن الخلاف الفقهي راجع في أصله إلى الخلاف في تعيين عود الضمير، الأمر الذي يدل بكل وضوح على أهمية مبحث عود الضمير و مدى أثره في التفسير و في استنباط الأحكام الشرعية و الفقهية و الترجيح بين الأقوال .

أما أصحاب **القول الأول** فاستدلوا على صحة القول بأن الضمير عائد على القرآن الكريم بجملة من القرائن منها: أن المسّ لا يكون في هذا السياق إلا على حقيقته، و منه فإنه لا يقع على الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ في السماء، و إنما المخاطب بهذا الحكم هم المسلمون المكلفون و يؤيد هذا القول ما أورده أهل الحديث من نهيه صلَّى الله عليه و سلم حكيم بن حزام عن مسِّ المصحف إلا و هو طاهرٌ.»[1]

و يترتب على هذا القول جملة من المسائل الفقهية :

– منها أنه لا يجوز للمُحْدِث أن يمس المصحف إلا على طهارة.

– أن المنع إنما هو باللمس أما القراءة فيجوز

– أن المقصود بالطهارة الطهارة الحسية

أما القول الثاني: فيرى القائلون به أن الضمير لا يرجع إلا على الأقرب عملاً بالقاعدة « اعادة الضمير إلى أقرب مذكور أولى ، مالم يرد دليل بخلافه »

فيكون العود حينئذ على (الكتاب) و الذي هو بمعنى اللوح المحفوظ، و يكون المقصود بـ (المطهرون) الملائكة الكرام أي الذي تم تطهيرهم فبُنيَ الفعل – التطهير– إلى ما لم يُسمَّ فاعله.

يقول ابن عاشور: و جملة ﴿ لا يمسُّه إلَّا المطهَّرون﴾ صفة ثانية لـ « كتاب»، و (المطهرون) الملائكة، و المراد الطهارة النفسانية و هي الزَّكاء و هذا قول جمهور المفسرين ، و في موطأ الإمام قال الإمام مالك:

أحسن ما سمعت في هذه الآية ﴿ لا يمسُّه إلَّا المطهَّرون﴾ أنها بمنزلة هذه الآية التي في سورة عبس و تولَّى ، قول الله تبارك و تعالى﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ (11) فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ (12) فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ (13) مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ (14) بِأَيْدِي سَفَرَةٍ (15) كِرَامٍ بَرَرَةٍ(16) ﴾ [عبس] يريد أن "المطهرون هم السفرة الكرام البررة و ليسوا الناس الذين يتطهرون.[1]

و هكذا فقد قال أصحاب القول الثاني: بأن (الكتاب المكنون) هو أقرب مصرح به، و منه فالضمير لا بد سيعود عليه، و فسروا الكتاب المكنون باللوح المحفوظ الذي في السماء .

و يترتب على هذا القول فقهيا :

– جواز مس المصحف لغير المتوضئ

– ليس في الآية على هذا التأويل تعرَّض لحكم مس المصحف لسائر بني ءادم .

يقول الأصفهاني: هي «لا» نافية، و يمسُّ فعل مستقبل ، و المعنى : ليس يمسه، على طريق الخبر و ليس بنهي» [2]

المطلب الثاني: «أثر عود الضمير في ءايات المعاملات »

المثال الأول: في حكم الولي في عقد النكاح في قوله تعالى﴿ و إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف﴾[البقرة، 322]

اختلف العلماء من الفقهاء والمفسرين في عائد الضمير في قوله تعالى﴿ فلا تعضلوهن﴾ هل الضمير (هن) عائد على ولي المرأة أم على الزوج؟ قولان لأهل العلم .

القول الأول: أن الضمير (هنَّ) عائد على ولي المرأة وذهب إلى هذا القول جماعة من الفقهاء و المفسرين.

يقول السمين الحلبي: قوله تعالى﴿ وإذا طلقتم النساء﴾ الآية ، كالتي قبلها إلا أن الخطاب في (طلقتم) للأزواج ، و في « فلا تعضلوهن» هي للأولياء . [3]

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 27 ، ص 334.

(2) اسماعيل الأصفهاني ، إعراب القرآن، تح فايزة بنت عمر المؤيد ، الرياض السعودية (دط)، 1995م ، ص 421.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون ، ج 2 ، ص 459.

يؤيِّده ابن عاشور فيقول: « المراد من هذه الآية مخاطبة أولياء النساء بألَّا يمنعوهن من مراجعة أزواجهن» [1]

القول الثاني: حيث رجح القائلون به عود الضمير (هن) في ﴿ فلا تعضلوهن﴾ إلى الأزواج . رجح هذا القول الأخفش في معاني القرآن فقال: « و قال﴿ فلا تعضلوهن﴾ ينهى أزواجهن أن يمنعوهن من الأزواج. » [2]

أما السمين الحلبي فقد ذكر القول الأول واستبعده : « و قيل الخطاب فيهما (طلقتم) و (فلا تعضلوهن) للأولياء، وفيه بُعْدٌ .. ثم ذكر القول الثاني ومال إليه بالتعليل فقال : وقيل الخطاب فيهما للأزواج، و نسب العضل إليهم، لأنهم كانوا كذلك يفعلون ، يطلِّقون ويأبون أن تتزوج المرأة بعدهم ظلما وقهرا . » [3]

و نتج تبعا عن هذا الخلاف في تعيين مرجع الضمير اختلاف في حكم الولي في عقد النكاح هل هو – أي الولي– شرط في صحة النكاح ؟ أم ليس بشرط ؟

أما من قال بأنه شرط في صحة النكاح – و هو قول المذاهب الثلاثة ، والظاهرية – فإنهم أرجعوا الضمير على الولي، و وجه الاستدلال أنه إذا كان للولي الحق في منع المرأة بالعودة لزوجها ، فإنه ما أُعْطِيَ هذا الحق إلا لكونه المخاطب وصاحب المنع ، و هذا يلزم منه أن يكون شرط صحة في العقد و إلا لما كان لمَنْعِهِ في الآية معنى مفهوم.

و أما من قال بأنه ليس بشرط – الحنفية – فأرجعوا الضمير في (فلا تعضلوهن) إلى الأزواج. و وجه الاستدلال أن العَضْل و الذي هو بمعنى المنع خوطب به الأزواج بدل الأولياء لأنه لما جاز للزوج أن يمنع زوجته التي طلَّق من الزواج دل على أن الولي غير داخل في المنع ، و إلا لما خوطب الأزواج دون الأولياء ، لذلك كان الخطاب بالمنع من العضل موجها للأزواج دون الأولياء.

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 02، ص 523.

(2) الأخفش الأوسط ، معاني القرآن، تح هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة مصر، ط 01، ص188.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون ، ج 2، ص 459.

و لا شك أنه بعد إيراد شيء قليل من الخلاف الفقهي في هذه المسألة يتبين ما لعود الضمير في القرآن الكريم من الأهمية البالغة و التي استدعت مزيد اهتمام من الفقهاء والمفسرين بهذه المسألة النحوية ، بل أصبحت من أهم الأدلة في الترجيح بين الأقوال وتثبيتها والاحتجاج لها.

المثال الثاني: حكم عفو الولي عن مهر ابنته.

قال الله تعالى : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[البقرة 237] اختلف العلماء من الفقهاء والمفسرين في مرجع الضمير (هـ) من قوله (بيده عقدة النكاح)

على قولين: **القول الأول:** على الأزواج – أي أن الزوج هو من بيده عقدة النكاح

يقول السَّمين الحلبي : « و قرأ الجمهور «تعفوا »بالخطاب، والمراد الرجال والنساء ، فغلب المذكر والظاهر أنه للأزواج خاصة ، لأنهم المخاطبون في صدر الآية وعلى هذا فيكون التفاتا من غائب ، وهو قوله :« الذي بيده عقدة النكاح– على قولنا أن المراد به الزوج وهو المختار إلى الخطاب في صدر الآية.» [1]

و اختار هذا القول الفرّاء:« ﴿ أن يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ﴾ الزوج. »[2]

القول الثاني: أرجع الضمير إلى «الولي»، وذهب إلى هذا القول النحَّاس في معاني القرآن و ابن عاشور من المفسرين حيث يقول:« أو يعفوا الذي كان بيده عقدة النكاح ، فيتعين أن يكون أُريد به ولي المرأة ، لأن بيده عقدة نكاحها، إذ لا ينعقد نكاحها إلا به.»[3]

و انبنى عن هذا الخلاف تبعًا خلافٌ فقهي في حكم عفو الولي عن مهر ابنته على قولين:

القول الأول: جواز عفو الولي عن مهر ابنته البكر إذا طلقت قبل الدخول.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون، ج 02، ص 497.
(2) زياد بن يحي الفراء، معاني القرآن، دط ، دت ، ج 01، ص 155.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 2، ص 461.
(4) ينظر الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 06 ، ص 154.

و وجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة أنه إذا عاد الضمير على ولي المرأة و أنه بيده عقدة النكاح ، فلا ينعقد تبعا لهذا نكاحها إلا بوليها ، فجاز له حينئذ عفْوَه عن نصف مهر ابنته.
فالله تعالى بدأ بخطاب الزوج فقال﴿ و إن طلقتموهن من قبل أن تمسُّوهن ﴾ ثم قال:﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ وهذا خطاب الغائب غير الحاضر فعلم أنه أراد غير الزوج.(4)
و يستفاد فقهيا من هذا القول: أن عقدة النكاح بيد ولي المرأة، وذلك لكونها قد خرجت بطلاقها عن يد زوجها.

القول الثاني: عدم جواز عفو الولي في مهر ابنته أبا كان أو غيره ، و هذا الرأي على قول من قال يعود الضمير على الزوج ، و وجه الاستدلال أنه إذا كانت عقدة النكاح بيد الزوج فهو الذي يملك عفو المهر و ليس غيره.
كما أن عفو الزوج عن حقه أقرب للتقوى كما قال تعالى ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾.[البقرة ، 237]

أما الوليُّ فلا يملك ذلك لأن المهر حق الزوجة ، كما قال تعالى﴿ و ءاتوا النسآء صدُقَاتِهن نِحْلَة فإن طبْنَ لكم عن شيء منه نفسًا فكلوه هنيئًا مريئًا﴾[النساء 04] فهو حقها خالص لها فرضه الله على الزوج ، فلا يملك الولي أن يهِبَهُ أو يسْقِطَهُ.
وبهذا القول قال الحنابلة والشافعية ، يقول موفق الدين ابن قدامة المقدسي :« فصلٌ : و إذا اشترى الوكيل لموكله شيئا بإذنه ، انتقل الملك من البائع إلى الموكل و لم يدخل في ملك الوكيل و بهذا قال الشافعي. »(1)
و معنى كلام ابن قدامة أن ملك المهر انتقل إلى الزوجة ولم يدخل في ملك الوكيل وهو الأب أو الوصي، فلا يجوز له حينئذ أن يَعْفُو إلا باذن ابنته ، بينما يجوز للزوج أن يعفو عن حقه .
و مهما كان القول الراجح في المسألة ، فإن لعود الضمير أثرًا واضحًا في استدلال كل فريق ، و أن تعيين مرجعه هو أصل المسألة وعليه بُنِيَت الأقوال و تفرَّعت الآراء.

(1) ابن قدامة المقدسي ، المغني شرح مختصر الخِرْقي ، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ط 03 ، 1997م ،ج 07 ، ص 254.

المطلب الثالث : « أثر عود الضمير في ءايات الصّيد و الحدود و الشهادات.»

المثال الأول: حكم التسمية في الصيد

قال الله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [المائدة، 04] ، اختلف أهل التفسير في عائد الضمير في قوله تعالى ﴿عليه﴾:

فمنهم من أرجعه إلى المصدر المفهوم من الفعل (أكل) بمعنى اذكروا اسم الله عند الأكل.

يقول أبو حيان: ﴿اذكروا اسم الله عليه﴾ الظاهر عود الضمير في (عليه) إلى المصدر المفهوم من قوله (فكلوا) أي : على الأكل. (1)

ومنهم من أرجع الضمير (عليه) إلى قوله تعالى (أمسَكْنَ)، فيكون المعنى: سمُّوا عليه إن أدركتم ذكاته ، مما أمسكته الجوارح .

يقول الطبري :« ﴿ يسئلونك ماذا أُحِلَّ لهم﴾ إلى قوله ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه﴾ قال : إذا أرسلت كَلْبَكَ المُعلَّم ، أو طَيْرَكَ ، أو سَهْمَك فذَكرت اسمَ الله فأخَذَ أو قَتَلَ فَكُلْ.»(2)

و منهم من أرجع الضمير إلى قوله تعالى ﴿ الجوارح ﴾ فيكون المعنى حينئذ: سمِّ الله إذا أرسلت كلبك، يقول ابن عطية: ﴿ واذكروا اسم الله عليه﴾ أمر بالتسمية عند الإرسال على الصَّيد [3].

و بناءً على اختلاف عود الضمير في قوله تعالى ﴿ واذكروا اسم الله عليه﴾ حصل تبعًا الخلاف بين الفقهاء في حكم التسمية ، هل تجبُ عند الإرسال أو عند المسك أو هي راجعة إلى التسمية عند الأكل ؟ ثم هل هي واجبة أم مستحبة ؟

القول الأول: التسمية في الصيد واجبة

و ذلك باعتبار عود الضمير في (عليه) على (الجوارح)، أي سمُّوا الله عند إرسال الجارحة على الصّيد فتكون التسمية واجبة عند الإرسال، فإن نسي أو جهل أُكل الصَّيد بمنزلة الذبيحة

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ج02، ص 446.

(2) الطبري، جامع البيان ، ج 08، ص 125.

(3) ابن عطية ، المحرر الوجيز ،ج ص .

سواء، و وجه الاستدلال في الآية الكريمة أن الضمير على هذا القول يعود إلى أبعد مذكور (الجوارح) ، و لو عاد لأقرب مذكور (أمسكن) لكانت التسمية عند
الإمساك لا الإرسال و هذا مخالف لما ثبت في صحيح البخاري من حديث عُدي باعتبار أن السُّنة مُفسِّرة لما أُجمل في القرآن الكريم، و فيه أن عُدِياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم بشأن الصيد.

فقال:« إذا أرسلت كلبك وسمَّيت فَكُل... قُلْتُ- أُرْسلُ كلبي فأجد معه كلبا أخر؟ قال: لا تأكل، فإنما سمَّيت على كلبك، ولم تُسمِّ على الآخر.»[1]

فدل الحديث على تعليق الأكل من الصيد بالتسمية عند الإرسال، فأفاد وجوب التسمية و وجوب قولها عند الإرسال، فإن لم يُسمِّ متعمِّدًا أو وجد كلباً آخر مع كلبه حرم أكل الصيد.

القول الثاني: التسمية في الصيد مستحبة.

أي أنها سنة و ليست بواجبة، وذلك باعتبار أن عود الضمير (عليه) على المصدر المفهوم من (الأكل) أي أن التسمية واجبة حال الأكل لا حال فعل الصيد، فانصرفت البسملة حال فعل الصيد إلى الاستحباب.

يقول الشافعي : « و إذا أرسل الرجل المسلم كلبه أو طائره المُعلَّمين ، أحببت له أن يسمِّي، فإن لم يسمِّ ناسيا فقتَلَ أكَلَ ، لأنهما إذا كان قتلهما كالذكاة، فهو لو نسي التسمية في الذبيحة أكل، لأن المسلم يذبح على اسم الله عز وجل و إن نسي ، وكذلك ما أصبْت بشيءٍ من سلاحك الذي يَمُور في الصيد.»[2]

- و بناءً على ما تم عرضه من الخلاف الفقهي في مسألة حكم التسمية على الصيد وأثره في الأحكام الشرعية، تبين مدى الأهمية البالغة لمسألة تعيين عود الضمير ، الأمر الذي يجعل الاختلاف في الحكم الفقهي تبعًا للاختلاف في تعيين عود الضمير .

و في هذا الصدد يقول الشوكاني : قوله ﴿ واذكروا اسم الله عليه﴾، الضمير في (عليه)

---

(1) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، صحيح البخاري، جمعية البشرى الخيرية للخدمات الإنسانية و التعليمية ، ط 2016 ، صيد المعراض ، رقم 5476.

(2) الشافعي ، الأم ، تح رفعت فوزي عبد المطلب ، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية مصر، ط 01، 2001م، ج 03، ص 593.

يعود إلى (ما علّمتم)، أي سمُّوا عليه عند إرساله ، أو لما أمسكن عليكم : أي سمُّوا عليه إذا أردتم ذكاته ، و قد ذهب الجمهور إلى وجوب التسمية عند إرسال الجارح ، و استدلُّوا بهذه الآية. و يُؤيده حديث عدي بن حاتم الثابت في الصحيحين وغيرهما بلفظ « إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله ، وإذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله» و قال بعض أهل العلم: إن المراد بالتسمية عند الأكل قال القرطبي: وهو الأظهر ... وقد ذهب جماعة إلى أن التسمية شرط، و ذهب آخرون إلى أنها سنة فقط ، وذهب جماعة أنها شرط على الذَّاكر لا النَّاسي ، وهذا أقوى الأقوال وأرجحها.» [1]

المثال الثاني:

قال الله تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾[البقرة ، 178]

في الآية الكريمة اختلف أهل العلم من المفسرين في عائد الضمير (له) في قوله﴿ فمن عُفِيَ لهُ ﴾ هل يعود على (الجاني) –القاتل– وبالتالي يُعفى له عن جنايته ويكون (العافي) هو ولي الدم ؟ أم المعفو له هو ولي الدم و بالتالي يكون (الجاني) هو العافي بواسطة الدِّية؟

أما القول الأول: أن الضمير عائد على الجاني فقد اختاره جماعة من المفسرين.

يقول السمين الحلبي: « والضمير في (له) و (أخيه) عائد على (من)، و (شيء) هو القائم مقام الفاعل ، و المراد به المصدر، و بُني (عُفِي) للمفعول ، و إن كان قاصرا ، لأن القاصر يتعدى للمصدر... والأخ هو المقتول أو ولي الدم، و سمَّاه أخًا للقاتل استعطافاً لهُ عليه. و هذا المصدر القائم مقام الفاعل المراد به الدّم المعفو عنه ، و عفى يتعدَّى إلى الجاني و إلى الجناية بـ (عن) ، تقول عفوتُ عن زيد ، و عفوت عن ذنب زيدٍ.[2]

و بالتالي يكون عود الضمير(له) في (فمن عفي له) إلى القاتل وتكون (عُفي) من فعل وليّ الدم، فيسقط عنه ما لزمه من القصاص.

وأما القول الثاني: أن الضمير عائد إلى ولي الدم– بمعنى: إذا عفي عن الجاني

(1) محمد بن علي الشوكاني ، فتح القدير ، دار النوادر، الكويت، ط 01، 2010م ، ج 02، ص 14 .

(2) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج 2 ، ص 253.

بواسطة الدية ، و في هذا الصدد يقول الطاهر بن عاشور وهو يرجح بين الأقوال في هذه المسألة :« فالقول الفصل أن نقول: إن ما صدق من في قوله ﴿ فمن عُفِيَ لهُ ﴾ هو ولي المقتول ، وإن المراد بأخيه هو (القاتل) ، وُصِفَ بأنه أخٌ تذكيرًا بأخوَّة الإسلام و ترفيقاً لنفس ولي القاتل ... ومعنى (عُضِيَ له من أخيه ؛ أنه أُعْطي العفو أي الميسور
على القاتل من عوض الصُّلح.» [1]

و تبعا لخلاف المفسرين أعلاه في تعيين عود الضمير، اختلف الفقهاء في مسألة فقهية تعتبر هذه الآية محل النزاع فيها، وهي مسألة قتل الغيلة، وصورتها :

هل قتل الغيلة موجبٌ للقصاص و لأولياء المقتول غيلةً العفو إن شاؤوا ؟

أم أن القصاص واجبٌ، ولا يصحُّ عفو الولي عن الجاني ؟ قولان لأهل العلم من الفقهاء.

القول الأول: قتل الغيلة موجب للقصاص، و لأولياء المقتول غيلة العفو إن شاؤوا.

و وجه الاستدلال في الآية الكريمة مبني على القول بعود الضمير (له) في قوله ﴿ عُفِيَ لهُ ﴾ على ولي المقتول في العفو عن الجاني ، فعمَّ الله تعالى به بهذا الحكم كل قتلٍ ولم يفرِّق بين قتل الغيلة وغيره من أنوع القتل.

« وأن الحقَّ في الدماء لأولياء القتيل، من ورثته أو عصبته دون غيرهم، فعمَّ ذلك ولم يخُصّ قتلاً دون قتل ، و الأصل بقاء النص على عمومه ما لم يرد دليل لتخصيصه .... فحكم الله تعالى في عموم القتلى بوجوب القصاص إلا ما خصَّه الدليل كما عمَّم
في العفو بقوله﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ فلم يخُصّ به قتلاً دون قتل، فوجب تعميمه في كل قتل عمدٍ عدوانٍ، غيلة كان أم غير غيلةٍ.»[2]

القول الثاني : عقوبة قتل الغيلة هي القتل و لا يصِّح عفو الولي عن الجاني

قال مالك في رجلين اصطحبا في سفر فقتل أحدهما صاحبه فقال : إن كان قتله على وجه الحرابة أو أخذ متاعه فإني أرى أن يُقتل ، و إن كان قتله على وجه العداوة أو ثائرة فذلك إلى أولياءه إن شاءوا قتلوه و إن شاءوا عفوا.

---

(1) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 2، 141.

(2) عبد الله البسام ، توضيح الأحكام من بلوغ المرام ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة ، ط 05، 2003 م، ص 119.

قال محمد بن رشد: هذا بيِّنٌ على ما قاله ، وهو مما لا خلاف فيه ، لأن القتل على أربعة أوجه ، خطأ و عمد و شبه عمد و غيلة ، فالخطأ فيه الديَّة على العاقلة ، والعمد فيه القصاص للأولياء، إلا أن يعفون بديَّة أو بغير ديَّة ، وهو أن يقتل قاصداً للقتل على وجه الثَّائرة و العداوة . و شبه العمد قيل فيه الديَّة ولا قصاص، و قيل فيه القصاص، و هو أن يعمد للضرب فيقتُل به غير قاصد للقتل، و القولان لمالك و المشهود عنه أن فيه القصاص .

وقتل الغيلة وهو أن يقتله على ماله فهذا يجب عليه القتل حدًّا من حدود الله عزّ و جلّ ، لاعفو للأولياء فيه قياسا على المحارب في قوله عز وجل : ﴿ إنما جراء الذين يحاربون... ﴾ الآية.»[1]

ولا شك في ختام هذا المبحث التطبيقي الذي تناول أثر عود الضمير في تفسير آيات الأحكام، لمبحث عود الضمير من الأثر البالغ في استنباط الفقهاء للحكم الشرعي حيث ظهر جليا من خلال استعراضنا لبعض الأحكام الشرعية في أبواب الفقه المختلفة من العبادات ، و المعاملات، و الحدود و الشهادات ، مدى أهمية تعيين عائد الضمير في ءآيات الأحكام، وأنه – أي الضمير– مدار الإِختلاف و أساس التنازع ، ذلك أن بعض النصوص القرآنية وحتى النبوية فيها ضمائر حصل الخلاف عند المفسرين و اللغويين في تعيين عائدها، الأمر الذي أدى إلى تنازع الفقهاء في الحكم الفقهي المستنبط منها تبعا لذلك نتيجة لتعدد قواعد عود الضمير، والاختلاف في الترجيح بينها .

فأظهرت هذه الدراسة التطبيقية من عرض المسائل و الأقوال المفسرين فيها، ثم إتباعها بما حوته من أحكام فقهية، وتنازع الفقهاء في الحكم الفقهي على أقوال ، كان عائد الضمير هو محل التنازع فيها ، فتعددت الآراء الفقهية والاتجاهات المذهبية، وكل هذا كان ثمرة و أثرا لعود الضمير في تفسير آيات الأحكام في القرآن الكريم .

(1) البيان والتحصيل، لأبي الوليد بن رشد، ج 16 ، ص 370 .


خاتمة

الخاتمة :

و في ختام هذه المذكرة التي تناولت ظاهرة عود الضمير الغائب في القرآن الكريم يمكن القول أن هذا المجال من أهم مجالات التحليل اللغوي ، لما يَحْملُهُ من عمق في المعنى و دقَّة في الأسلوب ، تنفرد به اللُّغة العربية و يتجلَّى بأبهى صوره في النَّص القرآني.

و قد تبَيَّن من خلال النماذج القرآنية المدروسة ، أن عود الضمير لا يأتي اعتباطيا ، بل يرتبط بسياق النص، و يُسهم في تماسكه و انسجامه كما يحمل دلالات بلاغية دقيقة تُظهر الإعجاز البياني في القرآن الكريم بخاصّة في الحالات التي يُخالف فيها عود الضَّمير الضوابط و القواعد التي اعتمدها أهل اللغة و التفسير.

و قد عالج بحثنا هذه الظاهرة اللغوية عبر فصلين تناول الأول الجانب النظري التأصيلي بينما ركَّز الفصل الثاني على إعمال الضوابط و القواعد في السياق القرآني و تطبيق ذلك في عملية الترجيح بين الاقوال.

و في الأخير نعرض أهم ما توصلنا إليه من النتائج خلال بحثنا :

أهم النتائج :

– الضمائر تقوم بدور هام جدًّا في علاقة الربط ، فعودُها إلى مرجع يُغْني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه ، و من هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة.

– و إذا تجاوزنا إطار العلاقات الجُمليَّة و وظائفها سنجد أن الضمائر في هذا السيَّاق الأرحب تعدُّ من وجهة نظر نحوية، أفضل الأمثلة على الأدوات التي يستعملها المتكلِّمون للإحالة إلى خطابٍ سابق.

– أن اختلاف مرجع الضمير و مخالفته للضوابط التي تحكمُهُ و خاصة في القرآن الكريم هي من باب اختلاف التنوع لا إختلاف التَّضاد، الأمر الذي يزيد في ثراء دلالة النص و كفائته الخطابية.

– يعكس تنوع مرجع الضمير و مخالفته للأصل تنوع أنماط العلاقات بين التراكيب و بالتالي زيادة المعنى الأمر الذي يدلُّ على مرونة اللغة العربية بشكل عام و لغة القرآن الكريم بصفة خاصة.

– لا شك أن العدول في الأصل والمألوف في مرجع الضمير له دلالات خاصة حيث يُنبِّه النُّحاة على أن العدول مطلبٌ في الكلام و أن الغرض منه تنبيه المخاطب على ما

في الكلام من مخالفة المُتبادر و الخروج عن الأصل الأمر الذي يستدعي من المخاطب إعمال الفكر و إطالة النظر و محاولة الربط للوصول إلى الفهم الصحيح للمعنى الخفي المراد و لا شك أن هذا مطلب و مراد واضع الكلام.

– من خلال تصفُّحنا للنصوص القرآنية التي أوردها المفسِّرون في العديد من المواضع التي نقلناها في بحثنا هذا و التي إطلعنا على جملة كبيرة منها في بطون التفاسير نجد أن النص القرآني كثيرا يتجاوز القاعدة و ينخرم فيه الأصل فيعود الضمير على غير الأقرب و يعود لمتعدد و يخالف مبدأ التطابق، وهي ظاهرة أسلوبية قرآنية .

– لا شك أن السَّبك النصِّي بالضمائر المحيلة يشمل و ينتظم ما بين الضمائر و مراجعها. و النص القرآني في كثير من الأحايين يتخطى كل المراجع القريبة ليحيل إلى عناصر أبعد في الكلام، موَسِّعًا بذلك مدى السَّبك ليربط بين أطرافٍ من النص متباعدة، ليضع السَّامع أو القارئ في إطار سياق النص العام و الفكرة الكليّة الجامعة.


المصادر و المراجع

القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

أ- **المعاجم:**

1) إبراهيم أنس، المعجم الوسيط، (مجموعة من المؤلفين)، إيران، ط 02، ج 01.

2) أحمد بن فارس بن زكريا (أبو الحسين)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، طبعة دار الفكر، سوريا، ط 02، 1989م.

3) الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 04، 1998 م.

4) الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السَّامرائي، ط 01، ج 07.

5) الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، تح: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، مؤسسةالرسالة، دمشق، سوريا، ط 06، 1998 م.

6) الأزهري (محمد الهروي أبو منصور)، تهذيب اللغة، تح محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط 01، 2001 م،ج05.

ب- **المصادر والمراجع:**

1) ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984،ج 30.

2) ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م. ج 05.

3) ابن عقيل، شرح الألفية، مطبعة السَّعادة ، مصر ، ط 02 ، 1921م.

4) ابن كثير (أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي)، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، ط1،ج 07.

5) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 02، 1992م.

6) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 06، 1985م.

7) أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط01، 2002 م.

8) الأخفش الأوسط ، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01.

9) الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1993،01م.

الأصبهاني إسماعيل، إعراب القرآن، تح: فايزة بنت عمر المؤيد ، الرياض السعودية (دط)، 1995م.

10) الأندلسي (محمد جمال الدين بن مالك)، شرح التسهيل لابن مالك، تح محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 01، 1980م، ج 01.

11) الأندلسي (محمد جمال الدين بن مالك)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، تح سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض،السعودية، دط. دت.

12) الأندلسي (أثير الدين أبو حيان)، البحر المحيط، الرسالة العالمية،ج8.

13) بحيري سعيد حسن، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الأدب، القاهرة ، ط01. 2005م.

14) البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، جمعية البشرى الخيرية للخدمات الإنسانية والتعليمية، ط2016.

15) البسام عبد الله ، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ، ط 05، 2003 م

16) خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1991 م.

17) دي بوجراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 01. 1998م.

18) الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، دار الكتب العلمية،ج 4.

19) الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تح يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ،ط 01، 1990م، ج 03.

20) الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 3، 2009 م.

21) السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 02، 2007م.

22) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 03، 1988م،ج01 وج2.

23) السمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، 2013، ج05.

24) السيوطي جلال الدين، همع الهوامع، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 01، 1998م.

25) السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، ط 01، 2008م.

26) الشافعي (محمد بن إدريس)، الأم ، تح: رفعت فوزي عبد المطلب ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،الاسكندرية، مصر، ط 01، 2001م، ج03.

27) الشنقيطي محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار علم الفوائد، ج 07.

28) الشوكاني (محمد بن علي) ، فتح القدير ، دار النوادر، الكويت، ط 01، 2010م، ج 02.

29) صبرة محمد حسنين، مرجع الضمير في القرآن، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط 2، 2001م.

30) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، ط1، 1994. ج 22.

31) عباس حسن، النحو الوافي، آوند دانش للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، ج01.

32) عيد محمد، النحو المُصفَّى، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط 02، 2009 م.

33) الغرناطي (أبو محمد ابن عطية)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 2001م، ج 01.

34) الفراء زياد بن يحي، معاني القرآن ، دط، دت، ج 01.

35) القرطبي، أبو الوليد بن رشد، البيان والتحصيل، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1988.

36) المقدسي ابن قدامة، المغني شرح مختصر الخِرْقي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 03، 1997م ،ج .07

37) المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين)، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1983م.

المذكرات و الرسائل الجامعية:

01- حكيمة حاج علي، الإحالة ودورها في التماسك النصي« سورة البقرة أنموذجا»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تعلمية اللغات، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2022/2021م.

02- عود الضمير و أثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم، دراسة نحوية للطالب راجحي محمد غانم.

03- عود الضمير و أثره في التفسير ، دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في الحزب المفصل لـ : عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمان.

04- عود الضمير و أثره في تفسير ءآيات الأحكام، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية للطالب جمال يوكو.


فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر	–
إهداء	–
مقدمة	أ
الفصل الأوّل: مفاهيم نظرية	
تمهيد	
المبحث الأوّل: مفهوم الإحالة	13
1- تعريف الإحالة لغة واصطلاحا.	13
2-أنواع الإحالة.	16
3-أدوات الإحالة	18
المبحث الثاني: مفهوم الضمير.	22
1- تعريف الضمير لغة واصطلاحا.	22
2- حكمه.	24
3- أقسامه.	24
المبحث الثالث: عود الضمير.	31
1- عود الضمير على مذكور لفظا.	33
2-عود الضمير على غير مذكور لفظا (مقدر).	33
3-مطابقة الضمير لمرجعه.	40

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية	
المبحث الأول: ضوابط مرجع الضمير عند المفسرين حال التنازع	47
1- إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.	47
2-إعادة الضمير إلى أقرب مذكور أولى ما لم يرد دليل بخلافه.	50
3-إذا اجتمع الضمير في مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثمّ المعنى.	52
4-مرجع الضمير الذي يدل القرآن على استعماله مقدم على غيره	55
المبحث الثاني: دور السياق كمرجع في تقدير مرجع الضمير	58
1-السياق معين كبير على تعيين عائد الضمير.	59
2-دور السياق المقامي في توضيح السياق الداخلي	63
3-توضيح مرجع الضمائر في سياق واحد أولى من تفريقها.	65
المبحث الثالث: أثر عود الضمير في تفسير آيات الأحكام	68
1-أثر عود الضمير في آيات العبادات.	68
2-أثر عود الضمير في آيات المعاملات.	70
3-أثر عود الضمير في آيات الصيد والحدود والشهادات	74
الخاتمة	80
قائمة المصادر والمراجع.	83
فهرس المحتويات.	88